كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

ظاهرة الإجراء
في
ضوء أصول كلام العرب

إعداد

د/ محمود إبراهيم حسن إبراهيم

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

والأستاذ المشارك في جامعة تبوك

(العدد الواحد والثلاثون – الجزء الثاني ٢٠١٢م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تحمل العربية مظاهر عديدة من دلائل التوسع اللغوي في جميع عناصرها وعلى جميع مستويات التحليل اللغوي، مما يشفي غلة هائم مستزيد من كلام منثور أو موزون أو مسجوع.

وكثيرا ما يردد علماء اللغة والمفسرون مصطلح الإجراء في أثناء ومضاتهم اللغوية، ويقصدون به تغير الحكم اللغوي نظرا لتغير الباب، وذلك بأن يأخذ اللفظ حكما طارئا لدخوله باب هذا الحكم، وقد أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري في حديثه عن علة المخالفة بين الأسماء المبهمة والمتمكنة في التصغير فقال:" إنَّما فعلوا ذلك جريًا على أُصول كلامهم في تَغيُّر الحكم عند تغيير الباب"[1] فيُجرون لفظا مُجْرى لفظ آخر ليكتسي حكمه، أو يُجْرون ظاهرة مُجرى أخرى فتعطى حكمها، "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح[2] في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع؛ ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[3].

وقد قمت في هذه الدراسة باستقصاء ما ذكر من هذه الظاهرة بمفهومها اللغوي، مع ضم الأشباه والنظائر التي يحتملها هذا المصطلح وفق ذلك المفهوم، فوجدت أن الإجراء ضارب بسهم وافر في أصول لغة العرب وسنن كلامهم في شتى مناحي

(١) أسرار العربية ص: ٢٥٦.

(٢) التركح : أي التصرف فيها والتوسع. [تهذيب اللغة واللسان والتاج (ر ك ح)]

(٣) الخصائص لابن جني : ١/ ٢١٦.

القول، يلجأ إليه علماء اللغة في تفسير كثير من مظاهر الخروج على مقررات أنظمتها.

فقمت بتصنيف ما ورد من ذلك إلى مجموعات متماسكة لتدخل حيز الدرس والتحليل اللغوي بغية الوصول إلى الأسس التي قامت عليها هذه الظاهرة في كلام العرب، والعلل التي من أجلها جاءت أحكامهم، وذلك من خلال النصوص التي ساقوها تطبيقا لنظريتهم ومدى اتفاقها ومعطيات الدرس اللغوي الحديث. فجعلت عنوان هذه الدراسة (ظاهرة الإجراء في ضوء أصول كلام العرب). وقد اقتضت طبيعتها أن تأتي في ستة مباحث يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة:

التمهيد: الإجراء (المصطلح اللغوي الأصل والمفهوم).

المبحث الأول: الإجراء بين الوقف والوصل

المبحث الثاني: الإجراء بين المنفصل والمتصل.

المبحث الثالث: الإجراء بين الثابت والمتغير.

المبحث الرابع: الإجراء بين الحالات الإعرابية.

المبحث الخامس: الإجراء بين الشبهين اللفظي والمعنوي.

المبحث السادس: الإجراء بين الأبنية والصيغ ومعانيها.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه وأن يجعله في ميزان الحسنات (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا)[آل عمران: ٣٠]

د. محمود إبراهيم حسن إبراهيم

تمـهـيـد

الإجراء

(المصطلح اللغوي الأصل والمفهوم)

قال ابن فارس :"الْجِيمُ والرّاءُ والْياءُ أَصْلٌ واحِدٌ، وَهُوَ انْسِياحُ الشَّيْءِ. يُقالُ جَرَى الماءُ يَجْرِي جَرْيَةً وَجَرْيًا وَجَرَيانًا"(١) فَهُوَ جارٍ ومَجْرى(٢).

ومن ذلك الأصل صِيغَ المصدران: (الإجْراء والمُجرى) يقال: أجريته مُجْرى وإجْراءً في معنى واحد.(٣)

والمَجْرَى في اصطلاح العروضيين: حَرَكَةُ حَرْفِ الرَّوِيِّ، ويجب أن تكون جريتها متفقة، فَتْحة وضمَّة وكسْرَة(٤)؛ وإنَّما سُمِّي بذلكَ مَجْرىً لأنَّه مَوْضِع جَرْيِ حَرَكاتِ الإعْرابِ والبِناءِ(٥).

والمَجرى في اصطلاح النحاة : آخر الكلم، وجاء في كتاب سيبويه : " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية (٦) يقصد أحوال أَواخِر الكَلِمِ وذلكَ لأنَّ حَرَكات الإعْرابِ والبناءِ إنَّما تكونُ هنالكَ.(٧) "قال ابن سيده : "فأما قَول سيبويه: هَذا باب مجاري أَواخِر الكَلم من العَرَبيَّة، وَهِي تجْرِي على ثَمانِيَة مجارٍ، فَلم يقصر المجاري هُنا على الحركات فَقَط كَما قصر العروضيون المجرى فِي القافية على حَرَكَة حرف

(١) مقاييس اللغة لابن فارس: ١/ ٤٤٨ (جري) .
(٢) جمهرة اللغة لابن دريد ١/ ٤٦٩.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٥٢ .
(٤) الباقي من كتاب القوافي لأبي الحسن القرطاجني ص: ٤٢ .
(٥) تاج العروس للزبيدي: ٣٧/ ٣٤٥ .
(٦) الكتاب لسيبويه: ١/ ١٣.
(٧) تاج العروس للزبيدي: ٣٧/ ٣٤٥.

الروي دون سكونه، لَكِن غَرَض صاحب الكتاب في قوله: مجاري أَواخر الكلم: أَي أَحْوال أَواخِر الكَلم وأحكامها والصور الَّتِي تتشكل لَها، فَإِذا كانَت أحوالا وأحكاما فَسُكُون السّاكِن حال لَهُ كَما أَن حَرَكَة المتحرك حال لَهُ أَيْضا . (١)

والاصطلاحان السابقان هما من مصدر الثلاثي، يقال: جرى ← يجري ← جريا ← ومَجْرى.

ويستخدم النحاة الأقدمون المصدر (الإجراء) من الرباعي، بمعنى الصرف يقولون : منع من الإجراء أي من الصرف(٢) يقال : أجْرى ← يُجْري ← إجراء. ولم يستخدموا المصدر (مُجرى).

وهذان الاصطلاحان (المَجرى والإجراء) عند النحاة بينهما عموم وخصوص مطلق؛ فالأول: عامّ في أواخر الكلم اسما وفعلا وحرفا، كما يفهم من تناول سيبويه لهذا المصطلح حيث يقول "وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف..... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب.... وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكِّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيُر، نحو سَوْفَ وقَدْ، وللأفعال التي لم تَجر مجرى المضارِعة، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجئْ إلاّ لمعنى(٣)
والثاني: خاص بنوع من أنواع الكلم وهي الأسماء المتمكنة.

مصطلح الإجراء في هذه الدراسة:

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٧/ ٥٠٥ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري:٢/ ٦٧٤ .
(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣-١٥.

هو اصطلاح مركب، له صورتان:

١- مركب من اسمين: (إجراء) ← (مُجرى).

٢- مركب من فعل + اسم (يُجْري/أَجْرى)← (مُجْرى) بضم الميم، مع مراعاة اختلاف التصريفات.

فالتركيب الاسمي يأتي الجزء الأول منه بصيغة المصدر حسب موقعه الإعرابي، مضافة إلى الشيء الذي يُعطى الحكم (العارض). والجزء الثاني: يقع منصوبا على المصدرية مضاف إلى صاحب الحكم (الأصلي).

مثال:

(إجراء المنفصل مُجرى المتصل)

والتركيب الفعلي: يتكون من جزأين أيضا، الأول: فعل ماض أو مضارع من الرباعي (أَجْرَى) أو(يُجْري) + فاعل، وصاحب الحكم العارض هو المفعول به . والثاني: (مُجرى) بضم الميم منصوب أيضا على المصدرية مضاف إلى صاحب الحكم (الأصلي) .

مثال:

(أزد السراة يُجرون الوصل مُجرى الوقف).

(أزد السراة أجرَوا الوصل مُجرى الوقف).

وقد يبنى الفعل للمجهول (يُجَرى) ← (مُجرى) ويقوم المفعول مقام نائب الفاعل.

مثال :

(في لغة سليم أُجْري القول مجرى الظن)

(في لغة سليم يُجْرَى القولُ مجرى الظن)

والغالب أن يؤخذ من الرباعي (أجرى) كما تقدم ، وقد يأتي من الثلاثي أيضا (جَرى/يَجري) ← (مَجري) بفتح الميم، كقول المبرد:" الْواو والْياء إِذا سكن ما قبل

كل واحِد مِنْهُما جَريا مَجْرى غير المعتل"[١] وقولهم :"يَجْري مَجْرى الصحيح"[٢]

وقد يتصرفون في هذا التركيب فيأتون بمقاربه والمعنى واحد نحو، قول سيبويه:"ومن العرب من يثقِّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقِّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبْسَبّا"[٣] وكذلك قولهم : يعامل معاملة كذا [٤] وقولهم: حمل الشيء على نظيره"[٥]

ومفهوم الإجراء السابق: هو تبادل الأحكام اللغوية بين كلمتين أو بين ظاهرتين بحيث تأخذ الأولى منهما حكم الثانية حكما عارضا.

فعندما أقول: إجراء الوصل مجرى الوقف، فإني أخلع على الوصل أحكام الوقف في سياق عارض.

والحكم هنا ليس خاصا بتغيرات أواخر الكلم إعرابا وتنوينا وبناء فحسب كما يفهم مما اصطلح عليه النحاة (المَجْرى) أو (الإجراء) بل يدخل فيه جميع الأحكام اللغوية من إسكان متحرك وزيادة وحذف، وتنوين، وإبدال ، وإعراب وبناء، وتغير معان.... الخ.

الإجراء والتضمين :

قد يلتبس مصطلح الإجراء بالتضمين، ومفهومه عند النحاة: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين؛ نحو: {فَلْيَحْذَرِ الّذِين يخالِفون عنْ أمْرِهِ}[النور:٦٣] أي: يخرجون[٦] ويخصه بعضهم بالوظيفة

(١) المقتضب للمبرد : ٤/ ٢٤٩.
(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/١٧٠.
(٣) الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٩
(٤) شرح ابن عقيل :٣/ ٣٣٨
(٥) أسرار العربية ص: ٥١.
(٦) شرح الأشمونى: ١/ ٤٤٦.

النحوية من حيث التعدي واللزوم فيشير الصبان إلى أنه: إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد[١].

وقد اختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام[٢] ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة.

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي.[٣]

الفرق بين التضمين والإجراء:

١- يختص التضمين -كما يفهم من تعريفات النحاة وشروطهم- بالأفعال، في حين أن الإجراء يدخل جميع عناصر اللغة الأفعال والأسماء وأحرف المعاني والظواهر اللغوية من وصل ووقف واتصال وانفصال.... الخ

٢- لا تخرج أحكام التضمين في الغالب عن التعدي واللزوم، في حين أن الإجراء يسري في جميع الأحكام من حذف وإسكان وتنوين وبناء وإعراب.... الخ

٣- لا يفقد الفعل المتضمن لفعل آخر دلالته الأصلية بل يصير المعنيان مقصودين كما يفهم من التعريفات السابقة، أما الإجراء فإنه يأخذ الحكم الذي أجري مجراه لا غير، مثال ذلك إجراء المثنى مجرى المفرد لا يتعدى الحكم الإعرابي، أما المعنى فيظل دون تغيير بدلالته على التثنية، أما التضمين مثل قوله تعالى : { عَيْنًا يَشْرَبُ

(١) حاشية الصبان: ٢/ ١٣٨.

(٢) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ١/ ٥٣٦.

(٣) النحو الوافي لعباس حسن: ٢/ ٥٨٧.

بِهَا عِبَادُ اللَّـهِ}[الإنسان:٦] فإنه تضمن معنى (يروى)[١] وهو بذلك يساوقه في المعنى والعمل معا، فلك أن تقول في غير القرآن: (يروى بها).

٤- التضمين مختلف فيه بين القياس والسماع، والأكثرون على قياسه، لكن الإجراء موقوف على السماع، إذ يترتب عليه أحكام تخالف -غالبا- الأنظمة اللغوية.

وعلى الرغم من تلك الفروق التي ذكرتها، فقد يتوسعون في مفهوم الإجراء فيجعلون التضمين نوعا منه، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء الكفوي في تحديد مفهوم الإجراء فقد ذكر منه:" إجراء المتعدِّي مجْرى غير المتعدِّي.... كفعل الإيمان فإنّه يعدَّى بِالباء حيث قصد التّصْدِيق الّذِي هو نقيض الكفر"[٢] وكذلك إطلاقهم مصطلح الإجراء في تعدي (رأى) لمفعولين إجراء للحلمية مجرى القلبية[٣] كقوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)[يوسف:٣٦] [٤]

(١)ا مغني اللبيب لابن هشام ص: ١٤٣ وتفسير الطبري : ٢٣/ ٥٣٩.

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص: ٤٨.

(٣) السابق ص: ١٥١.

(٤) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل:١١/ ١٠٠.

المبحث الأول

الإجراء بين الوقف والوصل

الوقف والوصل من الظواهر السياقية التي تشكل كثيرا من صور تغير الأحكام اللغوية، وقد كفل لهما الذوق العربي ضروبا من الإجراءات التي أقرها النظام اللغوي، أدت إلى وضع ضوابط وقوانين صوتية وتصريفية للتعامل مع معطياتهما، وقد تحمل الخط العربي كثيرا من أعباء تلك الضوابط والقوانين حتى أصبحت من خواص العربية، وذلك ما نلمحه في التعامل مع ظاهرة التنوين، وتاء التأنيث المتحركة، وصور رسم الهمزة وغير ذلك من مظاهر السياق التي تختلف ضوابطها بين الوصل والوقف.

وإذا كان نظام العربية قد وضع ضوابط تجري على الكلمة حالة الوقف، وضوابط أخرى تجري حالة الوصل، فقد يُسقط الذوق العربي بعضا من ضوابط الوقف على الوصل، أو بعضا من ضوابط الوصل على الوقف، ومن ثم تتغير الأحكام اللغوية تبعا لذلك الإجراء، وقد تنبه علماء العربية لهذه الظاهرة وأطلقوا عليها: إجراء الوصل مجرى الوقف، وإجراء الوقف مجرى الوصل .

أولا: إجراء الوصل مجرى الوقف:

الوقف ضد الابتداء لكونه عند انتهاء الكلمة، ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون.[١]

وفي الوصل تجرى الأشياء –في غالب الأمر– على أصولها، وتتسق مع مطرد اللغة، في حين أن الوقف تغير فيه الأشياء عن أصولها[٢] لذا كان للوقف وجوه أهمها :" الإسكان الصريح، والرَّوْم، والإشمام وإبدال الألف من التنوين، وإبدال تاء

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٩٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/١٧٤ مقارنة بإيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي /٥٨١.

التأنيث هاء، وزيادة الألف وإلحاق هاء السكت، وحذف الياء، وحذف الواو وإبدال الهمزة، والتضعيف، ونقل الحركة إلى ما قبلها..."[١] .

ولا شك أن كثيرا من هذه الوجوه تتردد بين مظاهر التخفيف والتثقيل، أما التخفيف فهو أمر طبعي تجنح إليه اللغات في تطورها، والوقف حقه التخفيف[٢] أما مظاهر التثقيل في الوقف فعلته كما يذكر الرضي: أن"الوقف لقصد الاستراحة، ومشارفة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه"[٣] ، وسواء اتفقنا مع هذا التعليل الأخير أم اختلفنا ، فقد رفعت ظاهرة الإجراء في هذا الجانب كثيرا من الحرج عن كاهل واضعي ضوابط العربية المستشرفين أنظمتها.

وسواء أكان الوقف حاملا لمظاهر التخفيف أم حاملا لمظاهر التثقيل فقد أجري الوصل مجراه وتغيرت على إثر ذلك الأحكام اللغوية:

١- **الإسكان (حذف الحركة)**:

يُقصد بالإسكان هنا إخلاء الحرف من الحركة بعد أن كان متحركا، أما ما وضع بناؤه ابتداء على السكون فغير مقصود هذا الباب؛ لأنه في الوقف لا يصيبه تغيير إلا إذا ذهبنا إلى وجه آخر من أوجه الوقف كالتضعيف ونحوه.

ومن ثم كان للإسكان صور في الوقف، وعليه يجرى الوصل مجراه:

أ- حذف حركة الإعراب:

وهو الأصل في الوقف الذي جاءت عليه لغة أكثر العرب، وأصبح أصلا ثابتا من أصول العربية أنه لا يوقف على متحرك.

ولا شك أنه من مظاهر التخفيف يجنح إليه اللسان العربي في كثير من

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٥٢٤/١.

(٢) السابق: ٣٢٠/٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢١٥/٢.

المناسبات اللغوية، فإذا وصل الكلام وكانت الكلمة معربة بأي من حركات الإعراب فالأصل أن لا يسكن؛ غير أنه قد ورد عن العرب كثيرا الخلود إلى هذا السكون في الوصل أيضا في الكلام المنظوم والمنثور، وعللوا لذلك بقانون إجراء الوصل مجرى الوقف، أي أنهم تعاملوا في الوصل بأحكام الوقف، من ذلك ما روي من قراءة حمزة[١]:{وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلّا بِأَهْلِهِ}[فاطر: ٤٣] فسكن الهمزة من (ومكر السيئ) قال المَهْدَوِي: فَهُو على تَقْدِيرِ الوَقف عليْه، ثم أَجرى الوَصل مجرى الوَقْف [٢] ومن ذلك قراءة قنبل عن ابن هشام من طريق النبال {وجئتك من سبأْ}[سبأ:٢٢] بإسكان الهمزة [٣] وقراءة أبي جعفر الصَّفّارُ: {لا تُضارَّ والدة}[البقرة:٢٣٣]، بسكون الراء مَعَ التَّشْدِيد[٤] وقراءة الحسن (وَقُلْنَ حاشْ لله) [يوسف:٣١] بسكون الشين وصلا ووقفا[٥]

وحمل على ذلك أيضا قراءة هشام عن ابن عامر وأبي بِشْرٍ {كِتابًا مُتَشابِهًا مَثانِيْ}[الزمر:٢٣] بسكون الياء، على أنه وقف على (مَثانِيْ) على لغة من يثبت الياء في الوقف على المنقوص ثم حذف الحركة [٦]

وحذف حركة الإعراب في الشعر كثير، وجعله سيبويه من باب التخفيف تشبيها بتخفيف (فخْذ) و(عضْد)[٧] وحمله كثير من اللغويين على إجراء الوَصْل مجْرى

(١) الكشف لمكي بن أبي طالب: ٢١٢/٢ ومعاني القراءات للأزهري :٢/ ٣٠٠ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص: ٤٤ وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص: ٦٥٦ .

(٢) تفسير القرطبي: ٣٥٩/١٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٧٥.

(٣) تفسير الألوسي: ١٠/ ١٨٢.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان:٥٠٢/٢ .

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي:٤٨٧/٦ .

(٦) الدر المصون: ٩/ ٤٢٢.

(٧) الكتاب ل: ٢٠٣/٤.

الوَقْف، وعليه قول الشاعر [الرجز]:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوّمِ ... بالدَوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ[١]

ومنه قول امرئ القيس [السريع]:

فاليومِ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثمًا من الله ولا واغِلِ[٢]

والمبرِّد والزجّاج ينكران ذلك ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية فيها[٣] فقد علق الزجاج على قراءة حمزة: (السيئْ) بسكون الهمزة :"وهذا عند النحويين الحذّاق لحنٌ، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار"[٤] الاضطرار"[٤] ويرى الفراء أن علة حذف الحركة في نحو (قلت صاحبْ قوم) و(المكر و(المكر السيئ) من باب التخفيف لكثرة الحركات[٥] أو إجراء المنفصل مجرى المتصل[٦].

وفي نظري أن تفسير قراءة حمزة بظاهرة الإجراء يحتاج إلى نظر؛ لأن حمزة له نهج خاص في الوقف عليها، وهو في مثل (السيئْ) يقف بتخفيفها وإبدالها لسكونها وكسر ما قبلها، والأرجح في نظري ما ذهب إليه الفراء من أنه من باب التخفيف لكثرة الحركات، وفي هذا يقول مكي بن أبي طالب:" وحجة من أسكن أن استثقل كسرة على ياء مشددة فهي في مقام كسرتين والكسرة ثقيلة وهي على الياء المشددة أثقل، ثم كسرة على همزة والكسر على الهمز ثقيل أيضا مع ثقل الكسر في

(١) الكتاب لسيبويه ٢٠٣/٤ والخصائص: ٧٦/١ نسبه ابن عصفور لأبي نخيلة السعدي الراجز[ضرائر الشعر: ٩٧،١٥٤]

(٢) الكتاب : ٢٠٤/٤ والخصائص:١/ ٧٥ وانظر ديوان امرئ القيس: ص١٣٤

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١١٠/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٧٥

(٥) معاني القرآن : ٣٧١/٢.

(٦) تفسير الألوسي: ١١/ ٣٧٧.

نفسه فاجتمع أشياء ثقيلة فأسكن الهمز استخفافا "[1] ويؤيد ما ذهب إليه مكي أن القراءة وردت بتسكين الأولى (مكر السيِّئِ) بالكسر دون الثانية (المكر السيئ) بالضم.

وقد نقد مكي القول بأنه من باب الإجراء فقال:" وقد قيل إنه نوى الوقف على الهمزة وهو ضعيف لأنه لو نوى الوقف لخفف الهمزة في الوصل لأن أصله تخفيف كل همزة في الوقف وهو لا يخففها إلا إذا وقف عليها وقفا صحيحا "[2]

ب – حذف حركة البناء:

ليس لحركة البناء وظيفة نحوية كحركة الإعراب تغري بالحفاظ عليها؛ لأن حذفها للوقف لا يمثل مشكلة دلالية للسياق اللغوي، لخلوها من القرينة اللغوية، لذا كان حذفها في الوصل أقل وطأة عند النحويين من حذف حركة الإعراب، إلا إذا أدى حذفها إلى مشكلة صوتية، كأن يؤدي ذلك إلى ما عرف بالتقاء الساكنين.

وقد طال قانون إجراء الوصل مجرى الوقف إسكان حركة البناء أيضا، من ذلك ما ورد عنهم من حذف حركة بعض الضمائر حالة الوصل، نحو رواية الأعرج وورش عن نافع[3]: {يا بشرايْ}[يوسف: ١٩] بسكون ياء الإضافة، ويلزمه التقاء الساكنين على غير حده، واعتذر بأنه أجرى الوصل مجرى الوقف[4] وقراءته[5] أيضا أيضا {قلْ إنَّ صَلاتِي ونُسُكِي ومَحْيايْ} [الأنعام: ١٦٢] بإسكان الياء من (محيايْ) قال ابن الأنباري "وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه

(١) الكشف لمكي: ٢١٢/٢ .

(٢) السابق نفسه.

(٣) معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب : ٢١١/٤ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص: ١٩٤.

(٤) الحجة في القراءات السبع ص: ١٩٤ تفسير الألوسي: ٣٩٤/٦.

(٥) معجم القراءات: ٦٠١/٢ .

القراءة في حال الوصل، إلا أن يجري الوصلُ مجرى الوقف. وذلك إنما يجوز في حالة الضرورة"[١] وقيل بل سكن لتوالي الحركات فِي كلمتين كما فِي {يأمُرْكُمْ}[القرة : ٦٧] و{وما يشعرْكم} [الأنعام:١٠٩][٢] وهو ضرب من التخفيف.

ويبدو أن حذف الحركة في المبنيات إذا لم يُؤد إلى مشكلة صوتية فإنهم لا يرون في ذلك غضاضة فلم يشددوا النكير كما حدث في حذف الحركة الإعرابية، بل يحملونه على أنه لغة، أو على ما نحن بصدده من إجراء للوصل مجرى الوقف، وذلك نحو حذف حركة ياء (هيَ) كقول عبيد بن الأبرص[البسيط]:

قد بِتُّ أُلْعِبُها وَهْناً وتُلْعِبُني... ثمَّ انصرفْتُ وهيْ منِّي على بال [٣]

لتتحول الياء والواو في (هِيَ) =(ص ح + ص ح) إلى صائت طويل (هِيْ) = (ص ح ح).

ج – حذف الحركة المتبقية من المضارع الناقص المجزوم:

وهذا لون آخر من الإسكان كما في قراءة : السُّلَمِيّ (أَلَمْ تَرْ)[البقرة:٢٤٣] بِسُكُون الرّاءِ [٤] وفي تلك القراءة وجهان:

أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

والثاني: أنه توهَّم أنَّ الراء لام الكلمة، فسكَّنها للجزم؛ كقوله [الرجز]:

قالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيقا ... واشْتَرْ فَعَجِّلْ خادِماً لَبِيقا[٥]

---

(١) تفسير الألوسي: ٣٩٤/٦.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام: ٦٢١/١ والقراءتان لأبي عمرو [معجم القراءات : ١٢٠/١، ٥١٨/٢]

(٣) المحكم والمحيط الأعظم :١٧٠/٢ ٣٤٦/٤ واللسان وتاج العروس (ل ع ب) والبيت في ديونه ص: ١٠٤

(٤) البحر المحيط :٤٢٤/٦.

(٥) البحر المحيط:٥٦٠/٢، ٣/ ٦٧٣، ٦٧٤ وتفسير الثعلبي : ٢/ ٢٠٤ البيت معزو إلى

قال أبو حيان : وتوجيه آخر وهو أن (ترى) حذفت العرب ألفها في قولهم: قام القوم ولو تر ما زيدٌ، كما حذفت ياء (لا أبالي) في (لا أبال)، فلما دخل الجازم تخيل أن الراء هي آخر الكلمة فسكنت للجازم كما قالوا في: لا أبالي لم أبل، تخيلوا اللام آخر الكلمة.

وقيل: هي لغة قومٍ، لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلَّة.

وقد رُجِّح الأول وهو إجراء الوصل مجرى الوقف لكثرة وروده في القرآن[1]

د- حذف صلة الضمير:

ضمير الغائب المتصل للمفرد المذكر يأتي على قسمين: الأول قبل متحرك، والثاني قبل ساكن، فالذي قبل متحرك إن تقدمه متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن يوصل بواو نحو (إِنَّهُ هو)، (إنهُ أنا)، وإن كان المتحرك قبله كسرًا فالأصل أن يوصل بياء نحو: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا)[البقرة:٢٦]، وإن تقدمه ساكن فإنهم اختلفوا في صلته وعدم صلته، وأما الذي قبل ساكن، فإن تقدمه كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة نحو :(عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ)[الكهف:١] و(بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ)[الفتح:١٠] وإن تقدمه فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة نحو :(فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ)[التوبة٤٠] ، و(تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ) [البقرة٢٤٨][2] والأصل أن يوقف على هذه الهاء في جميع سياقاتها الصوتية السابقة بالسكون، غير أنه عزي إلى أزد السراة أنهم يسكنون هذه الهاء في الوصل أيضا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، وهذا بالطبع إذا وقعت الهاء قبل متحرك، ومن ذلك قول

عذافر الكندي، ولكن الشطر الثاني جاء برواية (وهات بر البخس أَو دَقِيقًا) ينظر التاج واللسان (ب خ س).

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري :٣٠٤/١.

الشاعر[الطويل]:

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ... ومطواي مشتاقان لهْ أرقان[١]

وقد ذكر ابْن جني أن الشاعر هنا جمع بَين اللغتين :إثبات الواو في "أخيلهو " وتسكين الهاء في قوله (له) وقال :" وليس إسكان الهاء في (لهْ) عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذاك لغة [٢]. ومثله ما روى عَن قطرب من قَول الآخر[البسيط]:

وأشرَبُ الماءَ ما بيِ نَحْوَهُو عَطَشٌ ... إلاّ لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها[٣]

فقال: (نحوهو) بالواو، وقال (عيونهْ) ساكن الهاء[٤] وعليها اعتل لقراءة أبي بكر «يرضه» بسكون الهاء وقيل: إنها لغة لبني كلاب وعقيل يسكنون مثل هذه الهاء، ومن النحويين من يخص هذا السكون بالضرورة[٥]

وقد حمل على تلك اللغة قراءة: {ونادى نوحٌ ابنهْ}[هود: ٤٢] بسكون الهاء[٦]

هـ - حذف التنوين :

يبدل أكثرُ العَرَب التنوين المنصوب في الوقف ألفا ولا يفعلون ذلك في فِي الرّفْع والجر، أي يحذف ، والحذف والإبدال هنا يستند إلى علتين، إحداهما صوتية والأخرى دلالية، أما الصوتية فخفة الفتح التي أتاحت إبدال التنوين المنصوب دون المرفوع والمجرور، وأما العلة الدلالية فهي منع اللبس في المرفوع والمجرور، فالواو تَلْتَبِسُ بواوِ الجمعِ أَو واوِ الاستذكار، والياءُ فِي الجرِّ تلتبسُ بياءِ الجمعِ أَو

(١) الخصائص: ١٢٩/١ والأصول في النحو لابن السراج : ٤٦١/٣ والبيت من قصيدة ليعلى الأحولي الأزدي [الخزانة "١/ ٤٠١-٤٠٥]

(٢) الخصائص: ٣٧١/١.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٧٢ والبحر المحيط: ٥٠٢/٢ والبيت غير معزو إلى قائل بعينه.

(٤) الخصائص: ٣٧٢/١.

(٥) تفسير الألوسي: ٦/ ٢٥٧، ٥٨٦/٨ ، ١٢/ ٢٣٤:

(٦) المحتسب لابن جني: ٣٢٣/١.

ضمير المتكلِّم، إلا أنه وجد من العربِ مَنْ لا يُبدل فِي النصب كَما قال الأَعْشَى[المتقارب]:

إلى المرءِ قيسٍ أطيل السُّرَى ... وآخُذُ من كلِّ حيٍّ عُصُمْ

أَي (عصما) وقاسوه على الرّفْع والجر(١).

ومنهُم من يُبدل في الرّفع واوا وفي الجرّ ياء، كما يُبدل في النصب ألفا، وهم أزدُ السراة، ولا يحتفلون بالثّقل واللّبس(٢)

وإجراء الوصل مجرى الوقف هنا يقتضي أن يحذف التنوين في الوصل دون مسوغ لغوي هو منع الصرف، وقد حمل على ذلك قراءة الحسن(٣){ مَكانًا سُوى} [طه:٥٨] في الوصل دون تنوين، حيث قرا الحسنُ (سُوى) بِضم السينِ مِن غيرِ تنوِينٍ فِي الحالينِ أجرى الوصل مجرى الوقفِ لا أنهُ منعهُ الصرف لِأن (فِعلًا) مِن الصفاتِ مُتصرفٌ كحِطَم ولِبَد. ومثله قرأ عِيسى(٤) (سِوى) بِكسرِ السينِ مِن غيرِ تنوِينٍ فِي الحالينِ أيضا(٥)

وكذلك المشهور من قراءة أبي جعْفرٍ(٦){فأرسله معي رِدا يصدقني} [القصص: ٣٤] بِحذْفِ الهمزة ونقْلِ حركتِها من غير تنوين، أي أبدل من التنوين ألفا في الحالين على وزن (إلى) ووجهه الإجراء أيضا(٧).

٢- إبدال تاء التأنيث هاء:

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢٠٠،١٩٩، ٢٠١ والبيت في ديوانه ص٣٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب:٢/٢٠٠،١٩٩، ٢٠١.

(٣) معجم القراءات: ٥/٤٤٤.

(٤) السابق: ٥/٤٤٥..

(٥) البحر المحيط :٧/ ٣٤٧ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطيّ: ١/٣٨٤.

(٦) معجم القراءات: ٧/ ٤٢ وإتحاف فضلاء البشر:١/٨٥.

(٧) الدر المصون: ٧/١٩٢ وإتحاف فضلاء البشر:١/٨٥.

إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظًا كفاطمه، وقائمه، أو تقديرا، كالحياه، والقناه، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو: بنت وأخت، فإن تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء"[١] وقد أجرى بعض العرب حالة الوقف على حالة الوصل أيضا، فأثبت الهاء، نحو قولهم في "جوْزة" في الوصل: "جوْزهْ" وفي "حمْزة": "حمْزهْ"[٢] وعلى ذلك حملت قراءة الحسن بن أبي الحسن: {بثلاثهْ آلاف} [آل عمران:١٢٤] وكذلك {بخمسهْ آلاف}[آل عمران:١٢٥][٣] حيث خرجهما أبو حيان على الإجراء"[٤] وضعفهما بعضهم دون إنكار وجود نظائرهما في لغة العرب، قال ابن عطية ":ووجه هذه القراءة ضعيف؛ لأن المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال، إذ هما كالاسم الواحد، وإنما الثاني كمال للأول، والهاء إنما هي أمارة وقف، فيقلق الوقف في موضع إنما هو للاتصال، لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع"[٥]

٣- إثبات هاء السكت :

مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو (ماهيه) و(ها هناه)، وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف[٦] وقد وقد فسر ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقف، وعلى ذلك يحمل ما ورد في القرآن

(١) همع الهوامع للسيوطي:٣/٤٣٧.
(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/٣٩٩ مقارنة بالمنصف لابن جني ص: ١٦٠.
(٣) معجم القراءات : ١/٥٦٨ ، ٥٧٠.
(٤) تفسير البحر المحيط: ٣/٣٣٤.
(٥) المحرر الوجيز : ١/٥٠٣ -٥٠٤
(٦) تاج العروس للزبيدي ٤٠/ ٥٢٩.

الكريم من هاءات سكت يثبتها بعض القراء حالة الوصل.

من ذلك قوله: {لم يتسنهْ} [البقرة:٢٥٩] وقوله تعالى {فبهداهم اقتدهْ} [الأنعام:٩٠] وقوله تعالى: {ماليهْ هلك عني سلطانيهْ} [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وقوله تعالى: {وما أدراك ما هيهْ} [القارعة:١٠] وقد اختلف القراء في إثبات الهاء في الوصل في هذه الكلمات بعد أن اتفقوا على إثباتها في الوقف، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهن في الوصل وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: {لم يتسنه} و(اقتده) ويثبتها في الوصل في الباقي ولم يختلفوا في قوله {لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيهْ} [الحاقة: ٢٥، ٢٦] أنها بالهاء في الوصل والوقف[١].

وعلة أثباتها في الوصل أنهم راموا موافقة المصحف، فإن الهاء ثابتة في الخط فكرهوا مخالفة الخط في حالتي الوقف والوصل فأثبتوا، ولا يمنع ذلك من أن تُفَسّر أيضا على لغة من يجري الوصل مجرى الوقف، وبه صرح جمع من اللغويين والمفسرين كابن الأثير[٢] والبيضاوي[٣] والسمين الحلبي[٤] وابن عادل[٥] والسيوطي.[٦]

والأصل في هاء السكت السكون، ولُحِّن من حركها نحو قول: يا مرْحباهُ بحمارِ عفْراء، ويا مرْحباه بحمارِ ناجِية، ممّا لا يُعْتدُّ بِهِ[٧] قال الزمخشري :" ومعذرة من قال

(١) التفسير الكبير:٧/ ٣١ والمحرر الوجيز : ٣١٩/٢ لابن عطية .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير:١٣٩/٥.

(٣) تفسير البيضاوي: ١٧١/٢.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣١/٥.

(٥) اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٤٧.

(٦) همع الهوامع للسيوطي: ٤٤٣/٣.

(٧) تاج العروس:٤٠/ ٥٢٩.

قال ذلك، أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير"[١] وقد جعله ابن جني من باب الحكم يقف بين حكمين فقال:" فثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلًا: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين"[٢] وقيل منه هاء (أكبرنه) في قوله تعالى {فلما رأينه أكبرنه} [يوسف: ٣١] قال الزمخشري:"(أكْبرْن) بمعنى: حِضْن، والهاءُ للسّكت[٣] قال شهابُ الدِّين:"وهاءُ السّكت قد تحرك بحركةِ هاء الضمير؛ إجراءً لها مجراها"[٤].

٤- التضعيف :

حرف الإعراب قد يلحقه التثقيل في الوقف نحو: هذا خالدّ وهو يجعلّ ، فيشدد الحرف في الوقف، فإذا وصل رده إلى التخفيف. غير أنه قد يطلق ويقر تثقيله عليه نحو الأضخمّا وعيهلّ[٥] وقد حمله ابن جني على باب إجراء الوصل مجرى الوقف يقول: "أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف؛ فقالوا: هذا فمْ، كما يقولون: هذا خالدْ، وهو يجعلْ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌ، ورأيت فما"[٦] فما"[٦]

وعليه خرج ابن جني قراءة الزهري[٧]{بين المرِّ وزوجه}[البقرة:١٠٢]

(١) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص: ٤٦٢.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣٦١.
(٣) الكشاف للزمخشري : ٢/ ٤٦٥.
(٤) الدر المصون :٦/ ٤٨٠.
(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٤٠٨.
(٦) سر صناعة الإعراب ٢/ ٩٢.
(٧) معجم القراءات : ١٦٦/١.

قال : " وقياسه: أن يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف؛ فصار "الْمر" ثم ثقل للوقوف على قول من قال: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقر التثقيل بحاله[١]: وكذاك قراءة عاصم[٢]:{مُسْتطرٌّ}[القمر: ٥٣] قال أبو حيان : " وأما تشديدها بعد الحذف، فوجهه أنه نوى الوقف فشدد، كما روي عن عاصمٍ: مستطر بتشديد الراء في الوقف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فاقرها على تشديدها فيه"[٣]

ومن ذلك – فيما أرى – قراءة علي رضي الله عنه[٤] قوله تعالى: {أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت} [سورة الغاشية:١٧] (الإبلِّ) بكسر الباء وتشديد اللام[٥] ورويت أيضا عن أبي عمرو وأبي جعفر والكسائي"[٦] .وقد فسر بعضهم تلك تلك القراءة تفسيرا دلاليا فقيل: (الإبِلّ) بتشديد اللام بمعنى السحاب[٧] لتناسب في المعنى ما ورد في السياق من ذكر للسماء والأرض والجبال[٨] وأرى أن تحمل هذه القراءة على لغة من يقف على نحو (خالدّ) بالتضعيف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، لأني لم أعثر في كتب اللغة على لفظ الإبلّ بمعنى السحاب إلا من خلال ما فسرت به تلك الآية .

---

(١) المحتسب:١/١٤٨.

(٢) معجم القراءات: ٩/٢٤٢.

(٣) البحر المحيط في التفسير:١/ ٥٣٢ وتفسير الألوسي ١٤/ ٩٤.

(٤) معجم القراءات: ١٠/٤٠٤ .

(٥) البحر المحيط:١٠/ ٤٧٢ .

(٦) السابق نفسه .

(٧) اللسان:١١/٣ مقارنة بالتاج:١/ ٦٨٢١(أ ب ل)و البحر المحيط:١٠/ ٤٧٢مختصر في شواذ القرآن ١٧٢-١٧٣.

(٨) الكشاف:٧/ ٢٨٢.

٥ – النقل :

ومن صور الوقف الواردة عن العرب، نقل الحركة المتطرفة إلى الساكن قبلها، وقد وجهت على ذلك قراءة سعيد بن جبير وابن عباس وغيرهما[١]{كالقصِرِ} [المرسلات:٣٢] بفتح القاف وكسرِ الصادِ، بأن وقف على الكلمةِ فنقل كسرة الراءِ إلى الساكنِ قبلها. ثم أجْرى الوصْل مُجْرى الوقفِ[٢]

٦- زيادة الألف :

من الصور الواردة في الوقف أيضا زيادة الألف، غير أن من العرب من يجري تلك الصورة على الوصل أيضا، وعليه حملت قراءة نافع[٣] {الظنونا}[الأحزاب:١٠] و{الرسولا} [الأحزاب:٦٦] و{السبيلا} [الأحزاب:٦٧] وحقيقة هذه الألفات أنها أثبتت في الوقف تناسبا مع الفواصل لأنها كالقوافي، فالأصل أن تحذف حالة الوصل، وهو ما قرأ به حفص وابن كثير والكسائي، غير أن نافعا وابن عامر أثبتاها في الوصل أيضا لتحمل على لغة من يجري الوصل مجرى الوقف [٤].

أما من أثبتها في الوقف دون الوصل وهي قراءة ابن كثير وحفص والكسائي وخلف عن نفسه فهو من قبيل إجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق[٥] ومثل هذا من كلام العربِ في القوافِي قول جرير[الوافر]:

أقِلِّي اللوم عاذِل والعِتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

فأثبت الألف لِأنّها في موضع فاصِلةٍ وهي القافية[٦] قال السمين: قولهم

---

(١) معجم القراءات: ٢٤٨/١ .

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٣٠٤ والدر المصون: ٦٤٠/١٠.

(٣) معجم القراءات : ٢٥٦/٧.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٢/ ١٤٧ ..

(٥) إتحاف فضلاء البشر ص: ٤٥٢

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢١٨ وسر صناعة الإعراب ١٣٦/٢ والبيت في ديوانه :

تشبيها للفواصل بالقوافي لا أحب هذه العبارة فإنها منكرة لفظا.[١].

ومما يدخل في باب إجراء الوقف مجرى الوصل لغة من يثبت ألف (أنا) وصلا فـ(أنا): ضميرُ مُتكلمٍ أصلها (أن) (بسكون النون والأكثرون) من العرب (على فتحها وصلاً) يقُولُون : أن فعلتُ ذلك ، (و) أجودُ اللغات، (الإتيان بالألف وقفاً) ، ومنهم من يُثبتُ الألف في الوصل أيضاً يقُولُ :أنا فعلتُ ذلك ، وقد حكموا عليها بأنها لُغةٌ رديئةٌ [٢].

وإنما بني على الفتح فرقًا بينه وبين (أنْ) التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة زائدة لبيان الحركة في الوقف، والأصل سقوطها لذا توصل بها تاء الخطاب فيصيران كالشيء الواحد [٣]

وقد قرأ على هذه اللغة (إثبات الألف وصلا) نافع إذا أتى بعدها همزة قطع مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة وأبو جعفر بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، والباقون بحذف الألف في ذلك كله وصلا، ولا خلاف في إثباتها وقفا للرسم[٤] وقد نسبت هذه اللغة إلى تميم [٥]

وعليه قراءة[٦]: {لكنّا هُوَ الله رَبِّي} [الكهف:٣٨] "لكنا" في الوصل، أجرى الوصل مجرى الوقف.[٧]

: ص٨٥

(١) الدر المصون للحلبي: ٩/ ٩٩ .

(٢) تاج العروس :٢٠٨/٣٤ مقارنة بتفسير القرطبي:٢٧١/٣ ومختار الصحاح للرازي:٢٠.

(٣) تفسير القرطبي:٢٧١/٣ ومختار الصحاح:٢٠.

(٤) معجم القراءات : ٣٦٦/١ وإتحاف فضلاء البشر:٢٩٥/١.

(٥) إتحاف فضلاء البشر:٢٩٥/١.

(٦) معجم القراءات: ٢١٢/٥ .

(٧) غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة تاج القراء: ٦٦٠/١.

وهي من اللغات التي حكم عليها بالذم والرداءة، وهو حكم غير مقبول لجريانها على سمت كلام العرب، في إجرائهم الوصل مجرى الوقف، ولعل وصفها بالرديئة يرجع إلى مخالفتها جمهرة لهجات العرب متى قوبلت بلغة تميم، وهو ما يحتاج إلى نظر فلغة تميم من اللهجات المعتمدة بقوة لدى رواة اللغة وجامعيها.

٧- إبدال حرف المد همزة:

قد جاء عن بعض العرب قلب الألِف الموقوف عليها همزة ونسبت إلى بعض طيئ نحو: (هذه أفعأ) فِي (هذِه أفْعى) (وهذِه عصأ) في (هذه عصا) وحكى الخلِيل أن بعضهم يقُول: رأيْت رجلأ ، فيهمز؛ لِأنّها ألف فِي آخر الِاسْم.(١) وقد أجرى بعض العرب هذه اللغة حالة الوصل أيضا فقد ذكر ابن عصفور في (حبنطى) (حبنطأ) مفسرا تلك اللغة بأنها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا في أفعَى وبابه: "أفعأ" في الوقف. ثمّ أُجري الوصل مُجرى الوقف. (٢)

٨- إبدال الهمزة مدا:

ومن صور الوقف الواردة عن بعض العرب أنهم يبدلون الهمزة مدّا، وعليه قراءة عبد الله وعكرمةُ ومالك بن دينار(٣) (يخرج الخبا)[النمل:٢٥] بألفٍ صريحة. ووجْهُها: أنه أبدل الهمزة ألفاً فلزِم تحريك الباء، وذلك على لغة منْ يقِفُ من العرب بإبدال الهمزةِ حرفاً يجانِسُ حركتها فيقول: هذا الخبُوْ، ورأيتُ الخبا ومررت بالخبِي، ثم أُجْرِي الوصلُ مجرى الوقفِ. (٤)

٩ – إبدال كاف الخطاب شينا:

ذكر ابن جني أن "من العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شينا، حرصا

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٣/٤٣٠.
(٢) الممتع الكبير في التصريف: ١/ ٧٧.
(٣) معجم القراءات: ٦/٥٠٧ .
(٤) الدر المصون: ٨/١٦٠- ١٦١.

على البيان لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفي في الوقف، فاحتاطوا للبيان فأبدلوها شينا، فقالوا: عليش ومنش، ومررت بش. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف، فيبدل فيه أيضا.

وأنشدوا للمجنون قيس بن الملوح [الطويل]:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها ... سوى أن عظم الساق منش دقيق[1]

تعقيب :

لم يكن حمل كل ما ذكرناه على الإجراء هو المخرج الوحيد لتفسير خروج تلك النماذج عن مقررات نظام العربية التي تشترك فيه جل القبائل العربية ، فقد تشعبت آراء اللغويين وتفسيراتهم لهذا الخروج ؛ ولكن إجراء الوصل مجرى الوقف كان بمثابة الخروج الآمن من موقف متأزم وجد اللغويون أنفسهم تجاه نماذجه، ومما زاد الأمر صعوبة ظهور تلك النماذج اللغوية في قراءات قرآنية تواتر بعضها، ونسب بعض منها إلى قبائل ضاربة في الفصاحة كتميم وطيئ.

وما تجدر الإشارة إليه أننا لم نجد أحدا من علماء اللغة يعزو تلك الظاهرة إجمالا إلى قبيلة بعينها، بل إن ما عزي منها جاء في بعض من مفرداتها، كعزو إبدال حرف المد همزة إلى قبيلة طيئ، ونسبة زيادة ألف (أنا) وصلا إلى قبيلة تميم، ونسبة إسكان هاء الضمير لبني كلاب وعقيل.

فلم تكن ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف ديدن قبيلة بعينها كما أنه لم يقنع صناع العربية كي يكون من جملة أنظمتها الصوتية بل يظل ملجأ يلجئون إليه كلما أعيتهم الحيلة في تفسير الخروج عن مقررات أنظمة العربية.

ثانيا : **إجراء الوقف مجرى الوصل**:

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٨ والبيت في ديوانه ص: ٤٥ برواية : (فعيناك عيناها وجيدك جيدها ... سوى أن عظم الساق منكِ دقيق)

قد يسقط العربي حالة من خصائص الوصل على حالة الوقف، ليأخذ الوقف أحكام الوصل التي تظهر فيه الأشياء على حقيقتها وأصولها، بدلا من الأحكام الخاصة التي فرضها الوقف فعدل بها عن ذلك الأصل إلى تلك الحالة الطارئة العارضة، وقد حمل علماء اللغة كثيرا من هذه التغييرات التي لازمت الكلمة حالة الوقف فلم تعدل عن الأصل الثابت للكلمة حالة الوصل.

والمثال البارز في كتب اللغة لهذه الظاهرة ما ورد عن بعض العرب أنهم يقفون على علامة تأنيث الاسم بالتاء المبسوطة، ومن المعلوم أن نظام العربية يجعل تلك العلامة في الوقف هاء وفي الوصل تاء، ولكن من يأخذ هذا المنحى المخالف لهذا الأصل يقول في الوقف هذا طلحت، وعليه السلام والرحمت، ومنه ما أنشده أبو علي:

بلْ جوْزِ تيْهاء كظهْرِ الحجفتْ[1]

(١) سر صناعة الإعراب : ١٧١/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/١٠ هو شطر ثان من بيت ذكره صاحب اللسان وعزاه إلى سؤر الذئب والشطر الأولى: قَدْ تَبَلَتْ فُؤادَه وشَغَفَتْ: [اللسان ٩/ ٣٩" (ح ج ف)] وهو في ديوان أبي النجم: ص ١٠١ ضمن أرجوزة مطلعها (ما بال عيني عن كراها قد جفت).

وقول أبي النجم أيضا [الرجز]:

اللهُ نجّاك بِكفّي مسْلمتْ ... مِن بعدِ ما وبعْدِ ما وبعْدِ متْ[1]

وقال بعضهم: يا أهل سُورة البقرت، فقال مُجيب: لا أحفظ فِيها ولا آيت[2] وقد وقف بعض السّبْعة فِي قوْله تعالى: (إن رحْمة الله قريب من المُحْسِنين) [الأعراف:٥٦] وقوله تعالى:(إن شجرة الزقوم) [الدخان:٤٣] بِالتّاءِ[3]

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة، دون أن يعزوها إلى قبيلة بعينها، وروى ذلك عن أبي الخطاب الأخفش، فقال: " وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل"[4] وقد عزاها الفراء إلى طيئ فقال : والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء، إلا طيئا فإنهم يقفون عليها بالتاء، فيقولون هذه أمت وجاريت وطلحت"[5]

ومما حمل على إجراء الوقف مجرى الوصل حذف ألف (لكنّا) من قوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف:٣٨] في قراءة ابن قتيبة "لكنّ " في الوصل والوقف [6] ومن ذلك أيضا ما اعتل به بعضهم لقراءة (يقضِ الحق)[الأنعام:٥٧] بحذف الياء حالة الوقف دون جازم بأنه من باب إجراء الوقف مجرى الوصل

(١) البيت معزو إلى أبي النجم العجلي في المحكم والمحيط الأعظم:١٠/ ٥٨٠ واللسان : ٤٧٢/١٥ ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٢) همع الهوامع ٣/ ٤٣٧.

(٣) كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني: ٢٦٧ و شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص: ٣٢٥.

(٤) الكتاب لسيبويه ٤/ ١٦٧.

(٥) الصحاح للجوهري ٦/ ٢٥٥٩.

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل:١/ ٦٦٠.

واكتفاء عن الياء بالكسرة[١]

وظاهرة حذف الياء كثيرة في القرآن الكريم، سواء أكانت أصلية، أي: من بنية الكلمة مثل {الدّاعِ} أصلها "الداعي" أم كانت زائده مثل: {فارْهبُون} ، {فاتّقُون} .وقد حذفت الياء من المصاحف للتخفيف، وهي لغة مشهورة عند العرب، يقولون: مررت بالقاض، وجاءني القاض، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها. هذا من حيث اللغة.

ومن حيث القراءة: رسمت هكذا لتحتمل قراءة إثبات الياء أو حذفها، فمن القراء من حذفها وصلا ووقفا، ومنهم من أثبتها وصلا ووقفا، وهناك من أثبتها وصلا وحذفها وقفا.

وحجة من حذفها وصلا ووقفا: اتباع الرسم، والاكتفاء بالكسرة للدلالة عليها، وأجرى الوقف مجرى الوصل. وحجة من أثبتها وصلا ووقفا: أنه أتى بها على الأصل. [٢]

ويحمل على ذلك أيضا وجه ترقيق الراء في نحو {ونُذُرِ} [القمر: ١٦و ١٨ و٢١ و٣٠ و٣٧ و٣٩] المسبوقة بالواو في ستة مواضع بالقمر وكلمة {يسْرِ} [الفجر:٤] في قوله تعالى: {والليل إذا يسْرِ} [بالفجر الآية: ٤] . فمن رقق نظر إلى الأصل وهو الياء المحذوفة للتخفيف وأجرى الوقف مجرى الوصل[٣].

واختار الإمامُ ابنُ الجزري التفخيم لكلمة " مصر" حالة الوقف لأنه أجراها مجرى الوصل حيث إنها مفتوحة في الوصل. والترقيق في " القطر" لأنها في الوصل مكسورة [٤]

---

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي ص: ١٠٣ .

(٢) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة لشعبان محمود ص: ٤٦.

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي: ١/ ١٣٢ ..

(٤) النشر: ١٠٦/٢وإتحاف فضلاء البشر ص: ١٣١ وفتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في

ويحمل على ذلك أيضا وجه تغليظ اللام في الوقف على (مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ)[البقرة:٢٧] في رواية ورش عن نافع؛ لأن مثل هذه اللام لا تغلظ لو كان السكون أصليا، لأنه يشترط لتغليظها أن تكون الصاد مفتوحة أو ساكنة مع فتح اللام لكن التغليظ هنا باعتبار الحركة في الوصل، فهو من باب إجراء الوقف مجرى الوصل فالترقيق نظرا إلى السكون العارض بالوقف والتغليظ نظرا إلى الأصل[١]

تعقيب :

على الرغم من ندرة النماذج التي حُملت عليها ظاهرة إجراء الوقف مجر الوصل مقارنة بإجراء الوصل مجر الوقف، فإنها أثقل حجة في ميزان التحليل الصوتي، فضلا عن كونها أكثر استعمالا وأعلى قياسا، فأمثلتها في القرآن الكريم تكاد تكون موطن إجماع بين القراء، كما هو معلوم في أبواب الوقوف تاء التأنيث، حتى إنها رسمت في كثير من المواضع تاء مبسوطة.

ومثل ذلك في أحكام التفخيم والترقيق للراء واللام؛ لأنه من قبل التأثر الرجعي regressive وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني.

ولا نكاد نعثر على من ينكره من علماء اللغة؛ لأنه أعلى قياسا وأكثر استعمالا، ففي الوقف على تاء التأنيث في الأسماء دلالة على الأصل، كذلك أحكام التفخيم والترقيق في الراء تقوم بوظيفة صرفية؛ لأن ترقيق الراء في نحو قوله تعالى: {والليل إذا يسر} [الفجر:٤] يرشدنا إلى الياء المحذوفة.

في علم التجويد لصفوت سالم ص: ٥٦.

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص: ٢٦٢.

المبحث الثاني

الإجراء بين المنفصل والمتصل

يكثر في العربية ترديد مصطلحي المتصل والمنفصل في أثناء حديثهم عن التغييرات السياقية التي تصيب بعض الأبنية والتراكيب، ومن بين ما يذكرونه إجراء أحدهما مجرى الآخر، وعقد له ابن جني بابا في خصائصه أسماه "باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتصل"(١) وتناول فيه مظاهر عديدة لهذه الظاهرة، وقد أشار كثير من علماء اللغة إلى هذه الظاهرة في أثناء كتبهم عند تفسير كثير من مظاهر الخروج على نسق نظام العربية وأصول كلامها، سواء في تسكين حركة أو إدغام أو فك .... الخ:

أولا : إجراء المنفصل مجرى المتصل:

ومن صور الإجراء أيضا التي لجأ إليها علماء اللغة لتفسير كثير من الظواهر اللغوية التي خرجت عن القاعدة ما يطلق عليه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وتجيء صوره على هذا النحو:

١- تسكين حركة بناء:

من مقررات نظام العربية أنه لا يبدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، وقد سارت العربية في إعداد وحداتها الصوتية غير المقيدة وفق هذا القاعدة، وإذا ألجأها تغير تصريفي إلى البدء بساكن حافظت على تلك القاعدة بطرق مختلفة من بينها جلب همزة الوصل، وقد لا تجد العربية غضاضة في تسكين متحرك كان مبدوءا في الأصل متى انخرط في السياق الذي لا يخل بالنظام الصوتي للعربية.

فعلى سبيل المثال الضمير المنفصل (هو) يتشكل من حرفين أولهما مضموم، تلك صورته الأصلية، ومع ذلك يجيء في سياقات صوتية لا ترى بأسا من إسكان

(١) الخصائص ٣/ ٩٦.

الهاء، وذلك إذا سبق بوحدات صرفية أخرى مكنتها من النطق بالساكن في بداية هذا الضمير، كاتصاله بفاء العطف أو واوه نحو: (فهْو) أو (وهْو) ، وبه قرئ قوله تعالى : {وهْو بِكلِّ شيْءٍ عليمٌ} [البقرة: ٢٩] ، وقوله: {فهْي كالْحِجارةِ} [البقرة ٧٤] بالإسكان، من باب التشبيه بعين (فخْذ وكبْد) [١] أو يطلقون عليه إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل، باعتبار فاء العطف وواوه كلمتين منفصلتين، بخلاف بناء (فخْذ وكبْد) ومثله لام الأمر من قوله: {ولْيوفوا نذورهمْ ولْيطّوّفوا}[الحج:٢٩]. استجازوا إسكانها لاتصالها بالواو، فأما: {ثمّ لْيقْطعْ} [الحج:١٥] وقوله {ثمّ هْو} [القصص:٦١] فمن أسكن (اللام) و (الهاء) معها أجراها مجرى أختيها، ومن حركها فلأنها منفصلة عن اللام والهاء، وأطلق عليه بعضهم إجراء غير اللازم مجرى اللازم[٢].

وقرأ الكسائي وقالون عن نافع {لهْو الغني} [الحج: ٦٤] {لهْي الحيوان} [العنكبوت: ٦٤] بسكون الهاء ، تشبيها (لهْو) بـ (عضد) و(لهِي) بـ (كتِف) إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل، لكثرة دورها معها، وقد تسكن بعد كاف الجر؛ كقوله:

فقلْت لهمْ: ما هنّ كهْي فكيْف لِي ... سلوٌّ ولا أنْفكّ صبًّا متيّما[٣]

وقد تسكن الهاء أيضا بعد همزَة الِاسْتِفْهام كَقَوْلِه:

(فَقلت أهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ ...) [٤]

ومن ذلك أيضا قراءة الحسن: {ولْيرْضوه ولْيقْترِفوا} بسكون اللاّم، خرّجوا تسْكين اللاّم على أنها لام كي، وإنّما سكِّنتْ إجراءً لها مع ما بعْدها مجْرى المتصل (كبِد)،

(١) إعراب القرآن للباقولي : ٣/ ٨٣٠.
(٢) إعراب القرآن للباقولي:٣/ ٨٣٠.
(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/ ٤٩٢.
(٤) همع الهوامع : ١/ ٢٤٠.

و(نمِر)[1].

٢- تسكين حركة إعراب:

لا يقف التغيير بالإسكان إجراءً للمنفصل مجرى المتصل عند حركات البناء فقد تعداه إلى الحركات الإعرابية ذات الوظائف النحوية المختلفة، من ذلك ما خرجت عليه قراءة أبي عمرو[2](إلى بارئْكم)[البقرة: ٥٤] بسكون الهمزة وهي حركة إعراب وذلِك إجْراء لها مجرى (إبِلٍ)، فأجْرى المكْسورانِ فِي بارِئكمْ مجْرى إبِلٍ ، ومنع المبرِّد التسكين في حركة الإعْرابِ، وزعم أنّ قِراءة أبِي عمْرٍو لحْنٌ[3]، وقد أجاب عن ذلك أبو حيان بقوله: "وما ذهب إِليْهِ ليْس بِشيْءٍ، لِأنّ أبا عمْرٍو لمْ يقْرأْ إِلّا بِأثرٍ عنْ رسولِ اللّهِ صلّى الله عليْهِ وسلّم. ولغة العربِ توافِقه على ذلِك، فإِنْكار المبرِّدِ لِذلِك منْكرٌ "[4]

ومن ذلك قراءة أبي عمرو[5] أيضا {يأْمرْكم}[البقرة: ٦٧] بسكون الراء سكوناً محضاً، واختلاس الحركة، وذلك لتوالي الحركات، لأن الراء حرف تكرير، فكأنها حرفان، وحركتها حركتان. إجراء لها مجرى «عضْد»[6]

وجعل من ذلك ابن جني أيضا قول الشاعر:

فاليوم أشربْ غير مستحقب

قال :" كأنه شبه (ـرَبْ غـَ) بـ (عَضْدَ). وكذلك ما أنشده أبو زيد:

قالت سليمى اشْترْ لنا سويقًا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٨/ ٣٨٩.

(٢) معجم القراءات ١/١٠١ .

(٣) البحر المحيط :١/٣٣٣-٣٣٤ وتفسير الألوسي: ١/ ٢٦١.

(٤) البحر المحيط : ١/ ٣٣٤.

(٥) معجم القراءات ١/١٢٠ .

(٦) الدر المصون : ١/ ٤١٦ واللباب في علوم الكتاب٢/ ١٥٣.

وهو مشبه بقولهم في (عَلِمَ): علْم لأن (ـتَرْ لـ) بوزن (علْم) [١].

وبذلك يكون إجراء المنفصل مجرى المتصل لا يعتد بقواعد النبر في الكلمات، فهو يعتبر الكلام المنفصل كالمتصل دون مراعاة لاستقلال الوحدات الصرفية في الأبنية والمفردات، بل ينظر إلى نوع المقاطع الصوتية ونوع حركاتها ويجريها على نظائرها المتصلة، وهو ضرب من التخفيف وإن كان على خلاف القاعدة من جانبين:

أولا : عدم المحافظة على حركة الإعراب بوصفها قرينة لها قيمتها الدلالية.

ثانيا: عدم مراعاة قواعد النبر التي تقضي بتمييز الوحدات الصرفية واستقلالها.

٣- الإدغام والفك:

ومن المتصل ما أقر على بيان الأصل دون إدغام إجراء له مجرى نظيره المنفصل، من ذلك ما ذكره ابن جني في قولهم: اقتتل القوم واشتتموا. فهذا بيانه دون إدغام نحو من بيان التاءين في: (شئت تلك) واللامين في: (جعل لك) [٢] والميمين في: (اسم موسى)، وإنّما فعِل بهِ ذلك لأنّ التاء الأولى دخلتْ لمعنى فمنْ أبى الإدغام كرِه أنْ يزيل البناء الذي دخلتْ له التاء فيزول المعنى، وذهب إلى أنّ التاء غير لازمةٍ وأنّها ليْست مثل راءِ "احْمررْت" اللازمةِ، لأنّه يجوز أنْ يقع بعد تاءِ "افتعلوا" كلّ حرفٍ مِنْ حروفِ المعجمِ. [٣] واستحسن ابن جني الإدغام لأنه عن غير ضرورة بخلاف قولهم : (الحمد لله العلي الأجلل)[٤]

ومنهم منْ أدغم (اقتتل) لمّا كان الحرفانِ في كلمةٍ ومضى على القياس فقال:

---

(١) الخصائص ٣/ ٩٨.

(٢) السابق ٣/ ٩٦.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٣/ ٤٠٨.

(٤) الخصائص ٣/ ٩٦.

(قِتِّل) كسروا القاف لالتقاء الساكنينِ وقال آخرون: (قتّل) ألقوا حركة المتحرك على الساكنِ [١] ومنهم من يقول: (اقِتَّل)، ومنهم من يقول :(اقَتّل) فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف، لما كانت الحركة عارضة للنقل أو لالتقاء الساكنين[٢]

كذلك باب قولهم: هم يضربونني وهما يضرباننني أجري –وإن كان متصلًا– مجرى: (يضربانِ نَعم)، و(يضربون نافعًا). ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن يكون بعدها نون؛ ألا ترى أنك تقول: يضربان زيدًا، ويكرمونك، ولا تلزم النون أيضًا، نحو لم يضرباني. ومن أدغم نحو هذا احتج بأن المثلين في كلمة واحدة فقال: يضربانّي و"قال: تحاجونّا"[٣]

٤- امتناع الإمالة:

إذا أطلق مصطلح الإمالة فإنه ينصرف إلى إمالة الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة إمالة كبرى أو صغرى، وهناك شروط للإمالة متى تحققت جازت الإمالة عند أصحابها، بيد أن هناك موانع تحول دون الإمالة وإن تحققت شروطها، كوجود أحرف الاسْتِعْلاء (خص ضغط قظ) قبل الإمالة أو بعدها بحرف أو حرفين وذلك في كلمة واحدة وذلك لمناقضتها للإمالة؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف[٤]

لكنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فيمنعون الإمالة لوجود حرف الاستعلاء في كلمة منفصلة متأخرا بحرف أو حرفين عن حرف الإمالة، فلا يميل نحو (أن يضربها قاسم)، لجعله مثل (فاقد)، وكذا لا يميل نحو (بمالِ قاسمٍ)، لجعله

(١) الأصول في النحو ٣/ ٤٠٩ شرح شافية ابن الحاجب :٣/ ٢٨٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٩٦

(٣) الخصائص ٣/ ٩٦ وإعراب القرآن للباقولي: ٣/ ٨٣١.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب :٣/ ١٤.

مثل (فالق)، وكذا لا يميل نحو (أن يضربها ملِق) ، لكونه مثل (مناشيط)، وأبعد من هذا إمالة نحو (بمالِ ملِقٍ)، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل، لأن الإصعاد بعد الاستفال أصعب من العكس[١]

ثانيا : إجراء المنفصل مجرى المتصل:

وكما أجروا المتصل مجرى المنفصل، يأتون بضده فيجرون المنفصل مجرى المتفصل، ويجيء ذلك في الصور التالية :

١- الإدغام والفك :

ومما أجري فيه المنفصل مجرى المتصل، ما ذكره الباقولي من إجراء إدغام المثلين من كلمتين في نحو قوله تعالى : {الَّذِي جعل لكم الأرْض فِراشاً}[البقرة: ٢٢] وقوله: (ويجْعل لك قصوراً)[الفرقان:١٠] مجرى المثلين من كلمة في نحو: (ردّ) ، و (مدّ) فأصلهما (مدد) و(ردد)[٢]

والمثال الأول من الآية الكريمة (جعلَ لَكم) من الناحية الصوتية يصلح للحمل على المتصل في نحو: (ردد) و(مدد)؛ لأن كليهما من المثلين الكبير الذي تحرك فيه أولهما، أما ما ذكره في الآية (ويجعل لك قصورا) فلا يكون من الإجراء إلا على قراءة من قرأ (ويجعلُ لك) بالرفع على الاستئناف[٣] أو قراءة من قرأ بالنصب (ويجعلَ لك) على إضمار أن[٤] أما من قرأ بالجزم و(يجعلْ لك) عطفا على محل جعل لأنه جواب شرط[٥]، فهو مدغم بطبيعة الحال اتفاقا ولا حاجة فيه للإجراء؛ لأنه

(١) الكتاب : ٤/١٣٢-١٣٣ وشرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٠.

(٢) إعراب القرآن للباقولي : ٣/ ٨٣١.

(٣) معجم القراءات : ٦/٣٢٣ .

(٤) السابق نفسه.

(٥) تفسير النيسابوري : ٥/ ٢٢٠

يتسق والقاعدة.

٢- التقاء ساكنين :

هناك صور عديدة يأباها نظام العربية الصوتي منها التقاء ساكنين، غير أنهم تسامحوا في بعض صوره بشروط خاصة؛ كأن يكون أول المثلين مدّا، والثاني مدغما متصلا في كلمة[١] نحو (الضالّين)، لكن ورد عن بعض العرب إجراء المنفصل مجرى المتصل في التسامح في هذه الصورة، ومنه قراءة {حتى إذآ ادّاركوا}[الأعراف:٣٨] بإثبات ألف (إذا) مع سكون الدال من (ادّاركوا) فشبه بشابّة ودابّة [٢]

وكذلك في نحو قولهم: (ها الله ذا) ليكون كالتنبيه على كون الألف هنا من تمام ذا، فإن (ها الله ذا) بحذف ألف (ها) ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت، وهياك في إياك. [٣] وكذا قراءة {فلا تّناجوْا}[المجادلة:٩] فيما عرف بتاءات البزي حيث (بتاءات البزي) [٤] حيث شدد التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل في أحد وثلاثين موضعا: نحو{ولا تّيمّموا}[البقرة:٢٦٧].ونحو:{ولا تّفرّقوا} [آل عمران: ١٠٣] وقد ألمح ابن جني أن ذلك كله من باب إجراء المنفصل مجرى المتصل تشبيها بـ (دابَّة وشابَّة)[٥]

ومنه ما ذكره ابن جني من إجراء العرب الحرْف السّاكِن إذا جاور الحرْف المتحرِّك مجْرى المتحرِّكِ فقالوا في الكمْأة والمرْأة : الكماة والمرِاة ، وتأول على ذلك

---

(١) شرح الأشموني : ١٢٧/٣ وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز ص: ١٠٤

(٢) المحتسب:٢٤٨/١، والخصائص ٣/ ٩٦.

(٣) الخصائص ٣/ ٩٦.

(٤) الإقناع ص: ٣٠٦، وإبراز المعاني: ص٤٨٠ والنشر: ١٠/١.

(٥) الخصائص ٣/ ٩٦.

بلطف قول الشاعر :

مِنْ أيّ يوْميّ مِن الموتِ أفِرْ: ... أيوم لمْ يقْدرَ أمْ يوم قدِرْ؟

فحمل (لم يقدر أم) على لغة من يقول : (الكماة والمراة) فقال: " القول فيه عندي أنه أراد: (أيوم لمْ يقْدرْ أمْ يوم قدِرْ) ثم خفف همزة "أم" فحذفها وألقى حركتها على راء "يقْدر" فصار تقديره (أيوم لمْ يقْدرمْ) ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره (أيوم لم يقدر ام)، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره (أم) واختار الفتحة إتباعًا لفتحة الراء. ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة "إذا خففت الهمزة: المراة والكماة".(١)

ثم أردف قائلا:" وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي –رحمه الله– بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال: هذا إنما يجوز في المتصل. قلت له: فأنت أبدًا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئًا"(٢).

(١) الخصائص ٣/ ٩٦ مقارنة بسر صناعة الإعراب: ١/ ٩٠واللسان : ٧٥/٥ (ق در)

(٢) السابق نفسه

المبحث الثالث

الإجراء بين الثابت والمتغير

هناك أصول ثابتة أقرها النظام اللغوي للعربية؛ لا تلبث أن تتغير في بعض الاستعمالات التي يفرضها السياق اللغوي المتشعب إلى أن يتغير معها الحكم اللغوي؛ فالأصل الثابت هو ما بني عليه نظام اللغة واستقرت عليه الكثرة الكاثرة من ألسنة اللاهجين بأنه من أصول كلامهم، وأنه وإن تغير لظروف تطرأ في سياق خاص فإن العربي يظل حافظا لهذا الأصل مراعيا له حاضرا في ذهنه حتى وإن غاب في الظاهر، فإنهم يحفظون له قيمته باعتباره الأصل، والأصل أحق أن يرجع إليه، أو يراعى في غيبته فكأنه باق حكما وإن غاب لفظا.

والعربية زاخرة بالنماذج التي يراعى فيها الأصل، فيجرون المتغير مجرى الثابت، وقد يحدث عكس ذلك، فيفقد العربي الصورة الذهنية لهذا الأصل ويجري اللفظ على ظاهره غير مبال بالأصل الذي استقر عليه نظام اللغة.

أولا: إجراء اللفظ مجرى الأصل:

من الظواهر اللغوية التي يخلقها السياق اللغوي الحذف والإثبات والزيادة والنقص، وللعربية في تعاملها مع التشكيلات الصوتية أنظمة خاصة، فزيادة الصوائت أو قصرها أو حذفها يرتبط بطبيعة تلك الأنظمة الصوتية.

وسبق أن ذكرنا أن لهاء الضمير المفرد الغائب وهي ما يطلق عليه علماء القراءات والتجويد هاء الكناية حالاتٍ صوتية ما بين إشباع حركة الهاء أو عدم إشباعها، ومن بين تلك الصور إشباعها إذا وقعت بين متحركين نحو {خلقهو فقدره} {لتعجل بهي إن علينا)، لكنهم اختلفوا في الهاءات التي جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر فيجرون فيها السكون والاختلاس والإشباع وذلك نحو: {يؤده إليك} [آل عمران:] {نُؤْتِهِ مِنْها} [آل عمران: ١٤٥] {يرْضهُ لكُمْ} [الزمر: ٧]

{نُولِّهِ ما تولى} [النساء: ١١٥] {ونُصْلِهِ جهنّم} [النساء: ١١٥] {فألْقِهْ إلَيْهِمْ} [النمل: ٢٨] ، والسر فيه أن الهاء التي للكناية متى سبقها متحركٌ فالفصيحُ فيها الإشباع نحو: إنه، وبه، وله، وإنْ سبقها ساكن فالأشهرُ الاختلاسُ أي عدم الإشباع، سواءً كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: (فيه) و(منه) وبعضُهم يُفرِّق بين المعتل والصحيح، فهذه الكلماتُ المشارُ إليها من نظر إلى اللفظ (المتغير) فقد وقعتْ بعد متحركٍ، فحقُّها أنْ تُشْبع حركتُها موصولةً بالياء أو الواو، وإن سكنتْ فلِما تقدّم من إجراءِ الوصْلِ مُجْرى الوقف، ومن نظر إلى الأصلِ (الثابت) فقد سبقها ساكنٌ وهو حرفُ العلة المحذوف للجزم، فلذلك جاز الاختلاسُ[(١)] دون إشباع.

وقد طعن النحاة في قراءتي الإسكان والاختلاس في ذلك السياق قال أبو إسحاق: وهذا الإسكان الذِي روِي عن هؤلاءِ غلط بين، لِأن الهاء لا ينبغِي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن فِي الوصلِ. وأما أبو عمرٍو فأراه كان يختلِس الكسرة، فغلط عليهِ كما غلِط عليهِ فِي: (بارِئِكم) وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابِط لِمِثلِ هذا، أنه كان يكسِر كسرا خفِيفا"[(٢)].

وقد أجاب عن ذلك أبو حيان الأندلسي بقوله :" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع. وقد

(١) الدر المصون : ٣/ ٢٦٥-٢٦٥ ، والتفسير الكبير للفخر الرازي: ٢٦/ ٤٢٦واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٣٣.

(٢) البحر المحيط :٣/ ٢٢١.

روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب: أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: {لربه لكنود) بالجزم، و{لربه لكنود)، بغير تمام و{له مال) وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في: (له) وشبهه، إلا في ضرورة" [1]

والحق أن ما عزي إلى قبيلتي عقيل وكلاب عامّ يدخل تحته كل هاء بعد متحرك دون تخصيص بالهاء التي جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر، أما ما ذكرناه من اعتداد بالأصل المحذوف فغير معزو إلى قبيلة بعينها.

ومن صور إجراء اللفظ (المتغير) مجرى الأصل (الثابت) ما جاء في باب النداء في العطف على المنادى فقد جاز في المعطوف الرفع والنصب؛ نحو: "يا زيدُ والحارثُ /والحارثَ/" فالرفع على اللفظ، والنصب على الأصل (الموضع) وعليه جاء قوله تعالى: {يا جِبالُ أوِّبِي معهُ والطّيْر}[سبأ: ١٠] قرئ "الطير" بالرفع والنصب[٢] فمن قرأ بالرفع، حمله على اللفظ(المتغير) ، ومن قرأ بالنصب، حمله على الموضع (الثابت)[٣].

ومما زعموا فيه إجراء اللفظ (المتغير) مجرى الأصل (الثابت) ما جاء من تفسيرهم لحذف الياء حالة الجر في نحو: (مررت بجوارٍ) و(بغواشٍ) فالأصل: (بجواري) و(غواشي) فقد انتفت علة الحذف وهي الثقل؛ لأن الفتحة على الياء غير مستثقلة غير أنهم ذكروا أن الفتحة تقوم مقام الكسرة ومن ثم تأخذ حكمها في الثقل فتحذف أيضا هي والياء ويعوض عنها بالتنوين يقول المرادي:" إذ قلت: "مررت بجوار" فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء؛ لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة

(١) البحر المحيط :٣/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) معجم القراءات : ٣٤٠/٧ .

(٣) أسرار العربية ص: ١٧٢.

الفتحة؛ لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل"[١].

وفي رأيي أن هذا التفسير تكسوه الصنعة النحوية ، والقضية هنا يجب ألا تخرج عن حيز التفسير الصوتي ؛ لأن الياء حركت بالفتح، وبما أنهم يبقون على الياء حالة النصب: (رأيت جواري) فالمقابلة الصوتية بين الفتحتين تقتضي بقاء الياء مع الفتح ولا حاجة إلى التنوين، والغريب أن يذكر المرادي أن حذف الياء والتعويض بالتنوين في نحو (بجوارٍ) متفق عليه، وأن "ما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهره وهْمٌ"[٢]، فإن كان الاستعمال يشهد بالحذف والتعويض في نحو (بجوارٍ) فلا بد من تفسير صوتي، والأقرب في نظري ما رآه الأخفش أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح[٣] أما القول باستثقال الفتحة لنيابتها عن مستثقل[٤] فهو إعمال للصنعة النحوية لا القياس الصوتي، وهو في – نظري– بعيد، لأنها قضية صوتية بحتة.

وهناك من يقول مررت بجواري فيجري الجر مجرى النصب على ما سيأتي.

وإجراء اللفظ (المتغير) مجرى الأصل (الثابت) باب واسع في الأداء القرآني في أحكام المد وما يكتنفه من سببي الهمز والسكون ، وأحكام التفخيم والترقيق، ويجيء في سياقات مختلفة من ذلك:

– ما ورد في قراءة حذف إحدى الهمزتين الملتقيتين من كلمتين في نحو: (هؤلا إن) و(أوليا أُولَئِكَ) و(جا أمرنا) يَكْتَفِي بِإِحْدَى الهمزتين عَن الأُخْرَى فقد ورد فيها

(١) توضيح المقاصد والمسالك :١١٩٩/٣للمرادي .

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

وجهان القصر على اللفظ والمد على الأصل [١].

– ومنه أيضا وجه المد في قوله تعالى {ألم . الله لا إله إلا هو) [آل عمران١،٢] فمن مد (ميم) على اعتبار الأصل وهو السكون من قبيل المد اللازم ، ومن قصر فقد اعتد باللفظ الذي حرك لالتقاء الساكنين .

– ومن ذلك أيضا أحد الأوجه المروية في (آلآن) في رواية ورش حال حركة الهمزة الثانية إلى لام (ال) فقد جاء فيها الوجهان المد اللازم على الأصل (سكون اللام) والقصر على اللفظ حركة اللام المنقولة من الهمزة المحذوفة. [٢]

– وقف حمزة على الكلمة المهموزة الطرف المسبوقة بألف نحو (السماء) ، فمذهبه حذف الهمزة وله بعد ذلك المد والقصر فالمد على الأصل والقصر على اللفظ. [٣]

– المد العارض للسكون فمن قصر فعلى الأصل (الحركة) ومن مد فعلى السكون العارض.

وهاك ضربا آخر من إجراء الثابت مجرى المتغير وهو إجراؤهم الصوت الأصلي في بعض الصيغ مجرى الصوت المتغير، والمقصود بالمتغير هنا ما ليس أصليا من بنية الكلمة فهو عرضة للتغير بالحذف أو القلب، وقد تعامل بعض العرب مع هذه الصيغ على الظاهر من أبنيتها لا على أصولها، فيلقون الأحكام اللغوية التي أقرها النظام اللغوي لهذه المتغيرات على نظائرها من الأصول .

فمما أجري فيه الأصلي مجرى الزائد ما سجلته قراءة الأعْرج وزيْد بْنُ علِيٍّ والْأعْمش وخارِجة عنْ نافِعٍ وابْن عامِرٍ فِي رِوايةٍ[٤]:{وجعلْنا لكُم فِيْها معائِش}

(١) السبعة لابن مجاهد ص: ١٤٠والنشر :١/ ٣١٤.

(٢) يراجع الإتحاف : ص٦٥ والقول الأصدق للضباع: ص١٣ .

(٣) النشر :١/ ٤٧٧.

(٤) معجم القراءات ٢/٨-٩.

[الأعراف: ١٠] بإبدال ياء مفْعلة همزة في الجمع، وهي ليست زائدة[١] على خلاف ما يقرره النظام الصرفي للعربية (القياس) أن مثل هذا الإبدال يحدث فيما إذا كانت الياء زائدة. وقراءة الجُمْهُورُ: معايِش بِالْياءِ وهُو القِياسُ [٢]

ولم تسلم هذه القراءة من النقد فقد نالها الطعن، حيث علق عليها المازني فقال: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا[٣] والمازني أستاذ المبرد، وقد تأثر المبرد بأستاذه فحاكاه، في الطعن على القراء[٤]

في حين نرصد –كما هو معتاد– دفاع أبي حيان عن هذه القراءة بقوله : " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة [٥]. ولنا أن نحمله على الشاذ النادر ولا نخطئه خاصة إذا كان له نظير في العربية، وقد رصده ابن جني في شواذ الهمز فقال :" الثاني من الهمز: وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال "دعا قياس إليه" وهو كثير. منه قولهم: مصائب. وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس"[٦] ولا شك أن القياس هنا يساوق الأصل، والشذوذ يساوق اللفظ.

ويجب ألا نخطئ قراءة قرآنية متى صح سندها لبعدها عن القياس بل نلتمس لها أصلا في العربية، وهو هنا ما عهد عن العرب من معاملة الأصلي معاملة الزائد من باب الشبه اللفظي، ونعني به الشبه المقطعي من حركات وسكنات، فإن كلا من

(١) البحر المحيط : ٥/ ١٥، ا مقارنة بالنشر :١/ ١٦.
(٢) البحر المحيط :٥/ ١٥.
(٣) المنصف لابن جني ، ص: ٣٠٧.
(٤) المقتضب ١/ ١٢٣.
(٥) البحر المحيط في التفسير ٥/ ١٥.
(٦) الخصائص ٣/ ١٤٦.

(معائش) و(مصائب) ونحوهما تتضمن المقاطع الصوتية نفسها لنحو: (صحائفُ) و(رسائلُ) (ص ح + ص ح ح + ص ح + ص ح) ولا فرق ، وهو ما أشار إليه ابن جني تحت فكرة التوهم فقال :" وكأنهم توهموا أن "مصيبة: فعِيلة"، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سفينة: سفائن"[١] وقد نقل أبو حيان عن الفرّاء: "رُبّما همزتِ العربُ هذا وشبهه يتوهّمون أنها فعيلة فيُشبِّهُون مُفْعِلةً بِفعِيلةٍ[٢]

ومما يدخل تحت هذا الباب أيضا إِجْراءُ الياء والْواو الأصْلِيّتيْن مجْرى الزّائِدتيْن في نحو (بِشيْءٍ، وهيْئةٍ، ومؤْئِلًا وسيء) فأبْدلُوا الهمْزة بعْدهُما مِنْ جِنْسِهِما، وأدْغمُوهُما فِي المُبْدلِ مِنْ قِسْمي المُتطرِّفِ والْمُتوسِّطِ المُتّصِلِ وهو مذهب حمزة في الوقف على مثل هذه الكلمات[٣]

والأصل في إدغام نحو هذا أن تكون الياء أو الواو زائدتين نحو (خطيئة، والنسيء) فيجوز أن تقول : (خطيّة ونسيّ) على القياس، يقول الشاطبي:

ويُدْغِمُ فِيهِ الواو والْياء مُبْدِلا ... إِذا زِيدتا مِنْ قبْلُ حتّى يُفصّلا

فيه أي في الهمز بعد إبداله يعني إذا وقع قبله واو أو ياء زائدتان فأبدله حرفا مثله ثم أدغم ذلك الحرف فيه[٤]

ومع مخالفة هذا الباب القياس فإنه مسموع عن العرب ، قال ابن الجزري : " حكى سماع ذلِك مِن العرب يونس والكسائي، وحكاه أيضًا سيبويه، ولكنه لم يقسه، فخصه بالسماع، ولم يجعله مطردًا" [٥]

---

(١) المنصف ، ص: ٣٠٧.

(٢) البحر المحيط : ٥/ ١٥.

(٣) النشر:١/ ٤٤٠ وإتحاف فضلاء البشر ، ص: ٣٢٤.

(٤) إبراز المعاني :ص: ١٦٩.

(٥) النشر :١/ ٤٤٠.

ومما أجري فيه الأصلي الثابت مجرى المتغير معاملة صوت الألف الأصلية معاملة المنقلبة عن ياء، فقد جاء عنهم إمالة ألف (را) من قوله (الر) في فواتح السور، وهذه الألف أصلية لأنها في أسماء مبنية وبعيدة عن التصرف والاشتقاق. فألفاتها إذًا أصول فيها كألفات، ما، ولا، وإذا، وألا، وإلا، وكلا، وحتى[١] والمعلوم أن الإمالة لها أسبابها ومن بين هذه الأسباب أن تكون الألف منقلبة عن ياء، ذلك أن الألف المنقلبة عن الياء تمال تنبيهاً على أصلها، ولما كانت هذه الكلمة اسما والأسماء لا تكون فيها الألف أصلية إلا نادراً أجروها مجرى ما أصله الياء لكثرته وخفته وعاملوها معاملته فأمالوها ولئلا يتوهم أنها حرف[٢].

وقد اختلف القراء حولها فقد فخمها ابن كثير ونافع برواية قالون وحفص وقرأ ورش بين اللفظين، وأمالها الباقون إجراء لألف الراء مجرى المنقلبة من الياء. [٣]

ومن ذلك أيضا قراءة[٤] (ومن يؤمن بالله يهد قلبه)[التغابن:١١] وأصلها (يهدأ قلْبه) «يهْدأْ» بهمزة ساكنة، «قلبه» فاعلٌ به بمعنى يطمئنّ ويسْكن وبها قرئ، ثم أبدلت الألف من الهمزة فصارت (يهدا) دون حذف نظرا إلى الأصل وبها قرئ أيضا، ثم قرئ بتقصير هذه الألف أو ما يطلق عليه حذفها إجراءً لها مجرى الألفِ الأصليةِ تشبيها بألف- يخشى- إذا دخل عليه الجازم[٥]

وقد علق على هذه القراءة أبو حيان قائلا :" ليْس بِقِياسٍ خِلافًا لِمنْ أجاز ذلِك

(١) الخصائص: ٣/ ٢٣١.

(٢) حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي: ٤/ ٣٨١.

(٣) تفسير البيضاوي: ٣/ ١٠٤.

(٤) معجم القراءات ٩/٤٩٠

(٥) الدر المصون :١٠/ ٣٤٩ مقارنة بتفسير الألوسي: ١٤/ ٣٢٠.

قِياسًا، وبنى عليْهِ جواز حذْفِ تِلْك الألِفِ لِلْجازِمِ، وخرج عليْهِ قوْل زهيْر بْن أبِي سلْمى [الطويل]

جريء متى يظْلمْ يعاقِبْ بِظلْمِهِ ... سرِيعًا وإنْ لا يُبْدَ بِالظّلْمِ يظْلمِ[1]

أصْله: يبْدأ، ثمّ أبْدل مِن الهمْزةِ ألِفًا، ثمّ حذفها لِلْجازِمِ تشْبِيهًا بِألِفِ يخْشى إذا دخل الجازِم[2].

وذكر الرضي أن هذا من أقبح الضرورات [3] .

وفي رأيي أنه متى ثبت مثله في غير ضرورات الشعر كما هو الحال في قراءة (يهدَ قلبه) فلا مجال لتقبيحه في الشعر، ومتى ثبت مثله في قول الفصحاء كقول زهير فلا حجة لطاعن في قراءة.

الثابت والمتغير في همزتي القطع والوصل:

ومنه أيضا إجراء همزة القطع (الثابت) مجرى همزة الوصل (المتغير) والعكس، فمن الأول قراءة ابن محيصنٍ: (يعدكم اللّه احدى) بوصل ألف (إحدى) إجراءً لهمزة القطع مجرى همزة الوصل؛ فهو كقول الشاعر:

إنْ لمْ أقاتِلْ فالبسونِي برقعا ...

وقول الآخر:

يا با المغيرة ربّ أمْرٍ مغْضِلٍ ... فرّجْته بالمكْرِ مِنِّي والدّها[4]

والأصل : (فألبسوني) و(يا أبا المغيرة)

ومن إجراء همزة القطع مجرى همزة الوصل ما جاء في الدر المصون ما ذكره

(١) ديوان زهير : ص ١٠٩.

(٢) البحر المحيط::١٠/ ١٩١ والدر المصون:١٠/ ٣٤٩.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ٤/ ١١.

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ١١٣.

الخليل من أن همزة (أل) أصلها همزة القطع، حيث يعْتقد أنّ التعريف حصل بمجموعِ "أل" كالاستفهامِ يحْصل بمجموع "هل"، وأنّ الهمزة ليست مزيدةً، لكنه مع اعتقادِه ذلك يوافِق على سقوطها في الدّرْج إجراءً لها مجْرى همزة الوصل لكثرة الاستعمالِ، ولذلك قد ثبتتْ ضرورةً. (١)

ومما أجريت فيه همزة القطع مجرى همزة الوصل ما روي من قراءة ابنِ محيْصِنٍ(٢): (بطائنها من اسْتبْرق) [الرحمن: ٥٤] بهمزة وصل(٣).

وهذا اللفظ أعجمِيّ وأصله بالفارسية استبره(٤) وهمزته إذن همزة قطْع فِي صحيح الكلام، لا أنّه مأخوذ من البرْقِ، وقراءة ابن محيصن (استبرق) بهمزة وصل كأنّه توهمه فِعْلا، إذْ كان على وزْنه، فتركه مفْتوحاً على حالِه"(٥) فقوله : توهمه فعلا أي أجراه مجرى الفعل لتشابهه مع صيغته (استفعل).

ومما تقطع فيه همزة الوصل إذا سمي بالصيغة المتضمنة همزة الوصل (٦)

إجراء غير اللازم (المتغير) مجرى اللازم (الثابت):

فمن ذلك اعتماد الحركة العارضة التي جاءت نتيجة تخفيف الهمزة بالنقل والحذف وإجرائها مجرى الحركة الأصلية في التغييرات السياقية فتقول: (لحْمر) بالاستغناء عن همزة الوصل في الابتداء، وكذلك إسكان ما كان متحركا لأجل التقاء الساكنين، نحو قول الشاعر:

قد كنت تخفي حب سمراء حقبةً ... فبح لان منها بالذي أنت بائح

(١) الدر المصون :٣/ ١٣.

(٢) معجم القراءات : ٩/٢٧٥.

(٣) تاج العروس ٢٥/ ٦٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٦٢.

(٥) تاج العروس ٢٥/ ٦٩.

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١٠/ ١١٣.

فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في (فبحِ الآن) لما تحركت للتخفيف اللام. وكذلك إثبات الواو الساكنة التي كانت قد حذفت لالتقاء الساكنين أيضا ومنه قراءة من قرأ: {قالوا الآن جِئْت بِالْحقِّ} فأثبت واو "قالوا" لما تحركت لام لان، ومنهم من لا يعتد بتلك الحركة لأنها غير لازمة فيثبت همزة الوصل أيضا فيقول ابتداء : (الحمر)، وكذلك القراءة القوية في (قالوا الآن)[البقرة:٧١] : (قاللان) بإقرار الواو على حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف [١]

وعلى سمت ذلك قول الله – عز وجل – : {لكِنّا هو اللّه ربِّي} [الكهف: ٣٨] وأصلها: لكن أنا، فلما حذفت الهمزة للتخفيف، وألقيت فتحتها على نون لكن، صار التقدير: لكننا، فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كره ذلك كما كره شدد وحلل، فأسكنوا النون الأولى، وأدغموها في الثانية، فصارت لكنّا، كما أسكنوا الحرف الأول من (شدد وحلل)، وأدغموه في الثاني، فقالوا شدّ وحلّ[٢]

ومن ذلك أيضا قولهم في تخفيف رؤيا: ريّا، وأصلها رويا، إلا أنهم أجروا الواو في رويا وإن كانت بدلا من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها في الياء بعدها، فقالوا ريّا، كما قالوا: طويت طيًّا، وشويت شيًّا، وأصلها طويًا، وشويًا، ثم أبدلوا الواو ياء، وأدغموها في الياء، فصارت طيًّا وشيًّا. فعلى هذا قالوا: ريّا. ومن اعتد بالهمزة المنوية، وراعى حكمها –وهو الأكثر والأقيس– لم يدغم، فقال: رويا [٣]

إجراء نون التوكيد الخفيفة (الثابت) مجرى التنوين(المتغير):

من المعلوم في نظام العربية أن يبدل التنوين المنصوب في الوقف ألفا نحو (رأيت

(١) الخصائص ٣/ ٩٢–٩٤ [بتصرف] وهي قراءة مشهورة في رواية ورش عن نافع.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٤٩

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٤٩ .

خالدًا)، وقد يجرون نون التوكيد الخفيفة وهي حرف ثابت مجرى ذلك التنوين المتغير، فيبدلونها في الوقف ألفا أيضا، من ذلك قوله تعالى: { وَلَيَكُونًا} [يوسف: ٣٢] ومثله: { لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ } [العلق: ١٥][١]

وقد جعل الخليل مثل هذا الإبدال للنون قياسيا في الوقف، واستدل على ذلك بالآية (وليكونا) وقول الشاعر[الطويل][٢] :

تساور سوارا إِلَى المجد والعلا ... وَأقسم حَقًا إِن فعلت ليفعلا

وَقالَ العجاج [الرجز]

يحسبه الجاهِل ما لم يعلما ... شَيخا على كرسيه معمما

قال الخليل : "أَرادَ والله أعلم ما لم يعلمنْ وليفعلنْ فَقلب النُّون ألفا عِنْد الوَقْف[٣]

ويبدو لي أن للرسم القرآني دورا في ذلك الإبدال، فصورة النون في المصحف هي الألف، ويمكن أن يقال ذلك أيضا في ثبوت هاء السكت في الوصل، إذ هي في القرآن الكريم ليست موطن وقف، كما أن للشعر ضروراته الموسيقية التي تخرج في كثير من الأحيان عن أنظمة اللغة؛ لأن مثل هذه المخالفات لنظام العربية وإن وجد لها وجه في بعض الاستعمالات فلا شك أنها ليست الأولى في الاستعمال، ولولا سنة اتباع الرسم لما أجمع على مثلها القراء أو اعتمدتها قراءات متواترة.

ويبقى ما ذهبت إليه من أن مثل هذا الإبدال أو ما أطلق عليه الخليل

(١) اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٩٤.

(٢) البيت لليلى الأخيلية [أشعار النساء للمرزباني : ٢٩ ، بلاغات النساء لابن طيفور : ص١٧٠]

(٣) الجمل في النحو ص: ٢٥٦.

تعويضا[1] هو من قبيل إجراء هذه النون مجرى التنوين المنصوب في الوقف، فإن إبدال التنوين المنصوب في الوقف ألفا له علله الصوتية والدلالية بخلاف نون التوكيد الخفيفة فإنه مورفيم مقيد له صورته ودلالته التصريفية المستقلة التي ينبغي أن يحافظ عليها النظام اللغوي، فإذا أبدلت ألفا في الوقف فقدت هذه القيمة.

(١) الجمل في النحو ص: ٢٥٦.

المبحث الرابع

الإجراء بين الحالات الإعرابية

تؤدي ظاهرة الإعراب في العربية الجزء الأكبر في إيضاح المعني من بين القرائن اللغوية، بل إن الصنعة النحوية أولته عناية خاصة في البحث والتعليل، وخير دليل على ذلك ما يثار حول قضية العامل الذي أصبح محورا رئيسا في بناء القاعدة النحوية كما هو معلوم، ولسنا بصدد مناقشة تلك القضية التي أخذت حيزا كبيرا في ساحات الخلاف اللغوي من لدن ابن مضاء القرطبي [ت٥٩٢هـ] في كتابه الرد على النحاة ، حتى عصرنا هذا.

وقد كفل النظام اللغوي لتلك القرينة خصائص عديدة في السياق اللغوي، من تفصيل لحالات الإعراب وعلاماتها الأصلية والفرعية، وبيان لظاهرة التنوين وضوابطها.... الخ

١- إجراء النصب مجرى الرفع والجر:

فمن المعلوم أن التنوين نون تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه وقفا، وتلك المفارقة في الوقف لها ضوابط في النظام اللغوي، فأكْثر العرب تبْدِل مِنْه فِي النصبِ ألفا، ولا تبدل مِنْه فِي الرّفْع والجرِّ وفِي ذلِك وجْهان: أحدهما أنّ القياس يقْتضِي ترْك البدلِ فِي الجمِيع لأنّ البدل كالأصلِ وكما لا يثبت الأصل فكذا ينْبغِي فِي البدل ولكِن أبْدِل فِي النصب لخفّة الفتحة والألف . والثّاني: أنّ القياس هو الإبدال فِي الجمِيع ليتبيّن أنّ التّنْوِين هو مستحقّ فخرج فِي النصب على الأصْل وامْتنع فِي الرّفْع والجرِّ لأمرين:

أحدهما : ثقل الضمّةِ والْواو والكسرة والْياء

والثّانِي: اللّبْس ، فالواو تلْتبِس بواوِ الجمعِ أو واوِ الاستذكار والياء فِي الجرِّ تلتبس

بياءِ الجمع أو ضمير المتكلِّم[١]

على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول: "ضربت بكرْ، وأكرمت عمرْو" وهي لغة معزوة إلى ربيعة[٢] وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يوقف عليه بالألف، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف[٣].ومن شواهد هذه اللغة التي يجرى فيها النصب مجرى الرفع والضم في الوقف قول الشاعر [الطويل]:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ... لقد تركت قلبي بها هائمًا دنف[٤]

وقول الأَعْشَى[الطويل]:

إلى المرءِ قيسٍ أطيل السُّرَى ... وآخُذُ من كلِّ حيٍّ عُصُمْ

أَي (عصما) لكنهم قاسوه على الرّفْع والجر[٥].

ومِنْهم منْ يبْدِل فِي الرّفْع واواً وفِي الجرِّ ياء كما يبْدل فِي النصب ألفا وهم أزْد السراة ولا يحتفلون بالثّقل واللّبْس[٦]

وقد يجرون المنصوب مجرى المرفوع والمجرور من ذلك ما جاء في إعراب الاسم المنقوص، فالأصل أن تقول: هذا قاض، ومررت بقاض، ورأيت قاضيا، فتحذف الياء حالتي الرفع والجر؛ لالتقاء الساكنين بعد حذف الضمة والكسرة التي

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٩٩- ٢٠٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب:٢/٣٢٠.

(٣) الإنصاف لابن الأنباري: ٢/ ٦٠٥.

(٤)شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠ البيت عزاه ابن هشام لشاعر من ربيعة [شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٢٨]

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢٠٠،١٩٩، ٢٠١ والبيت في ديوانه ص٨٧.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٠٠ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨١.

كانت على الياء دفعا للثقل، أما حالة النصب فتقر الياء لذهاب علة الحذف بخفة الحركة على الياء تقول (رأيت قاضيا) هذا هو الأصل، لكن ورد عن العرب من يجرى الحذف حالة النصب أيضا على خلاف ذلك، وحملوه على أنه من باب إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور وعليها قول الشاعر [الوافر] :

كفى بِالنّأيِ مِنْ أسْماء كافِ[1]

أي: كافيا، وكقول الشاعر [الطويل]:

فلوْ أنّ واشٍ بِالْيمامةِ داره[2]

ومنه ما جاء في حدِيث جابر: "ترك عليّ جوار" يقع فِي الرِّواية الجواب " عليّ جوار" بِالْكسْرِ والتنوين، وقد علق عليه العكبري بقوله :"والصّحِيح " جواري " بِالْفتْح من غير تنْوِين كقوْلِه تعالى: { وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ}[النساء:٣٣][3]. وقد قرأها مجاهد أيضا: "ولِكلّ جعلْنا موالٍ" وقد قال ابن خالويه عن هذه القراءة: وإنما يجوز مثل هذا في الشعر"[4].

وقد حمل على ذلك ما جاء من أوجه في قراءة حمزة في الوقف على نحو:(دعاءً، ونِداءً، وماءً، وليْسوا سواءً) ونحْوِه مِمّا وقعتِ الهمْزة فِيهِ متوسِّطةً بِالتّنْوِينِ، فقد جاء فيه الحذْف قال ابن الجزري :"وهو وجْهٌ صحِيحٌ ورد بِهِ النّصّ، عنْ حمْزة فِي رِوايةِ الضّبِّيِّ. وله وجْهٌ، وهو إِجْراء المنْصوبِ مجْرى المرْفوعِ والْمجْرور، وهو لغةٌ لِلْعربِ معْروفةٌ، فتبْدل الهمْزة فِيهِ ألِفًا، ثمّ تحْذف لِلسّاكِنيْنِ،

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٧٦– ١٧٧ والمزهر: ٢/٢٩٥ وهو صدر بيت لبشر بن أبي خازم ، وعجزه (وليس لحبها إذ طال شاف) ديوانه ص: ١٠٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٧٦– ١٧٧. والبيت صدر بيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، عجزه (وداري بِأَعْلَى حضر موت اهْتَدَى ليا) ديوانه : ص١٢٣

(٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص: ٤٤

(٤) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ص ٣٢ لابن خالويه – مكتبة المتنبي.

ويجوز معه المدّ والْقصْر، وكذا التّوسّط كما تقدّم[١]

٢ - إجراء النصب مجرى الجر، وإجراء الجر مجرى النصب:

ومن هذا الباب إجراء النصب مجرى الجر في التثنية وجمع المذكر السالم، كما أن الجر يجري مجرى النصب في الممنوع من الصرف؛ لأن الياء والكسرة أصل في الجر كما أن الفتحة أصل في النصب، وهو ما يفهم من قول ابن جني:" وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية، كذلك حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف"[٢]

ومن ذلك أيضا ما دار من خلاف بين النحاة في نوع التنوين في قولهم: (جوارٍ وغواشٍ) بحذف الياء حالتي الجر والرفع، ما بين قائل بعوضه عن الياء وهو الأشهر[٣] أو قائل بأنه بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين(الياء والتنوين)، كما حذفت من المنصرف في نحو: قاضٍ وغازٍ ومشترٍ ومتعالٍ وهو قول المبرد والزجاجي[٤] وهناك من يرى أنه تنوين علم الصرف، وتفسيرهم له أن الياء حذفت منه للتخفيف لكونها صيغة مستثقلة (منتهى الجموع) ، فلما حذفت الياء نقص عن مثال (مفاعل)، وصار (جوار وغواش) بوزن (جناح)، فدخله التنوين لنقصانه عن مثال (مفاعل)، فقلت: (جوارٍ وغواشٍ) [٥].

هذا في حالتي الرفع والجر، فإذا صرت إلى النصب يجرى مجرى الصحيح

(١) النشر: ١/ ٤٧٨.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٠٧.

(٣) الممتع : ص: ٣٥٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٧٠ والجنى الداني في حروف المعاني ص: ١٤٥

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٦٩-١٧١ [بتصرف]

فقلت: رأيت جواري وغواشي وعوالي [١].

هذا هو القياس بيد أن من العرب من يُجري الجر مُجرى النصب في الإبقاء على الياء فيقول: مررت بجواري، ومثل ذلك قول المتنخل الهذلي:

أبِيت على معارِي فاخِراتٍ ... بِهنّ ملوّبٌ كدمِ العِباطِ[٢]

وقد أدرجه ابن السراج في باب الضرورات الشعرية فقال :" فهذا لو أسكن فقال: (معارٍ فاخراتٍ) لمْ ينكسرِ الشعر، ولكنْ فرّ مِن الزحاف[٣]

والفرار من الزحاف – في نظري – ليس سببا كافيا لمخالفة القياس، والأولى أن يخرج على أنه لغة من أجرى المجرور مجرى المنصوب لعدم الفرق بينهما من الناحية الصوتية، وهي لغة تتفق والقوانين الصوتية التي تقضي بخفة الفتحة على الياء سواء أكانت أصلية أم حركة فرعية لحالة الجر، أما ما يزعمه بعضهم من تفعيل حركة مقدرة وهي الكسرة التي لا وجود لها في اللفظ، أو أن يكون بمنزلة غير المعتل كما ذكر ابن السراج[٤] فهو تعليل تكسوه الصنعة النحوية وغير مقنع في الدرس الصوتي.

٣- إجراء النصب مجرى الرفع والجزم في الأفعال:

من ذلك ما ورد في باب الفعل المعتل الآخر بالواو أو بالياء، فالأصل أن تقدر الضمة على الياء أو الواو حالة الرفع دفعا للثقل، ويحذف حرف العلة حالة الجزم وتظهر الحركة (الفتحة) لخفتها حالة النصب، لكنهم أجروا النصب مجرى الرفع

(١) سر صناعة الإعراب ١٧٠/٢.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : ٤٣١/١٠ (ل و ب) والأصول في النحو ٣/ ٤٤٤.

(٣) الأصول في النحو ٣/ ٤٤٤ مقارنة بـ"ما يجوز للشاعر في الضرورة لمحمد بن جعفر القزاز: ص١٩٨.

(٤) الأصول في النحو ٣/ ٤٤٤.

والجزم، وعليه قراءة {أليس ذلِك بقادِرٍ على أن يحْيِ الموْتى}[القيامة:٤٠] (يحيِ) بحذف الحركة والياء ، وفسر بأنه أجْرى النصب مجْرى الرّفْع الّذِي لا تلْزم فِيهِ الحركة، ومجرى الجزْم الّذِي لا يلْزم فِيهِ الحذف [١]

ومن ذلك قول عامر بن الطفيل [الطويل]:

فما سوَّدتني عامر عن وراثة ... أبى الله أن أسمو بأم ولا أب [٢]

(أسمو) بسكون الواو بدلا من (أسموَ) وحكم عليه الرضي بالشذوذ[٣]، وأشار ابن عصفور إلى أنه من باب إجراء النصب مجرى الرفع[٤]. ونقل البغدادي عن الأخْفش قوله: "إِنّما جاز ذلِك للشاعر؛ لِأن الحركات مستثقلة فِي حروف المدّ واللين فلمّا جاز إسكانها فِي الِاسْم فِي موضِع الجرّ والرّفْع أجري عليْهِ فِي موضِع النصب أيْضا"[٥]

وفسره ابن جني بأنهم "أجروا اللازم مجرى غير اللازم .. فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلا"[٦]

٤- إجراء الجزم مجرى الرفع:

الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو، فإن جَزْمه بحذف الآخر[٧] (تقصير الحركة الطويلة) هذا هو الأصل،

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٣٩٦.

(٢) المحتسب : ١٢٧/١ وتاج العروس ٣٤٤/٣٠: (ك ل ل) مقارنة بـ شرح شافية ابن الحاجب:٤/ ٤٠٤

(٣) شرح شافية ابن الحاجب:٤/ ٤٠٤

(٤) الضرائر في الشعر لابن عصفور : ص٩٠-٩١ شرح شافية ابن الحاجب:٤/ ٤٠٤

(٥) خزانة الأدب للبغدادي: ٨/ ٣٤٣

(٦) الخصائص ١/ ٣٠٧.

(٧) أوضح المسالك :١/ ٩٣.

ولكن ورد عن بعض العرب الإبقاء على حرف العلة دون حذف حالة الجزم، شأنه في ذلك شأن غير المجزوم، من ذلك قول بعض بني عبس [الوافر]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بنى زياد[١]

(ألم يأتيك) بدلا من (ألم يأتك).

وأنشد أبو زيد [الرجز]

إذا العجوز غضِبتْ فطلّقِ ... ولا ترضّاها، ولا تملّقِ[٢]

(ولا ترضّاها) بدلا من (ولا ترضها) .

وعليه حملت قراءة حمزة: {لا تخفْ دركًا ولا تخشى} [طه:٧٧] بجزم "تخفْ" وإثبات الألف في "تخشى" وقراءة {أرْسِلْه معنا غداً نرْتعي ونلْعبْ} [يوسف:١٢] بإثبات الياء في (نرتعي) وقراءة {إنّه من يتّقي ويصْبِرْ فإنّ الله}[يوسف:٩٠] [٣]

وقد خرجه النحاة على باب إجراء المعتل مجرى الصحيح[٤] والأولى –في نظري– أن يحمل على نظيره من المعتل، فيكون من باب حمل المعتل الآخر المجزوم على المعتل الذي آخره ياء أو واو حالة الرفع، وعلى المعتل الذي آخره ألف في الرفع والنصب، فيحمل (ألم يأتيك) على (هو يرمي) ويحمل (لم تهجو) على (هو يدعو) ويحمل (ولا تخشى) على (هو يخشى) فحمله على ذلك – في نظري – أولى من حمله على الصحيح لاختلاف البناءين بخلاف ما ذكرناه، ولعل حرصهم على ظاهرة الإعراب جعلتهم يحملونه هذا المحمل حفاظا على بقاء إعرابه مجزوما بالسكون، لذا يصرون على أنه في موضع جزم.

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦١

(٢) الممتع لابن عصفور ص: ٣٤٣.

(٣) الإتحاف ص: ١٥٥.

(٤) مغني اللبيب : ص: ٩١٦ والإتحاف ص: ١٥٥.

ويرى الفارسي أن قراءة {لا تخف دركا ولا تخشى} جاءت لتناسب الفواصل كـ(الظّنونا) و(السّبِيلا) [١]

٥- إجراء الرفع مجرى الجزم :

من ذلك مجيء الفعل مجزوما دون تقدم جازم، كما في قوله تعالى {يوم يأتِ لا تكلم}[هود:١٠٥] وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل. ونحْوه قوْلهمْ لا أدْرِ حكاه الخلِيل وسيبويه.[٢] ونظيره أيضا قوله تعالى: {ذلك ما كنّا نَبْغ}[الكهف:٦٤] بحذف الياء[٣] مع وجود خلاف بين القراء في الإثبات والحذف وصلا ووقفا يرجع إليه مفصلا في كتب القراءات[٤].

٦- إجراء المعرب بالحروف مجرى المعرب بالحركات:

ويجيء ذلك في صور منها :

سنين وبابه:

الملحق بجمع المذكر السالم ما أعرب إعرابه، وهاك استعمالا نحويا آخر لسنين وبابه، فإنهم يجرونه مجرى (حين) فيعربونه بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين وثبوتها في الإضافة مع لزوم الياء فتقول: "هذه سنينٌ، وصحبته سنينًا، وما رأيته منذ سنينٍ" وفي الحديث، في رواية[٥]: "اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف"، ومنه قول الصِّمةَ بن عبد الله القشيري [الطويل]:

دعاني من نجد فإن سنينه ... لعبن بنا شيبا وشيبتنا مردا

وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه

(١) إعراب القرآن للباقولي ٢/ ٦٢٧.

(٢) الكشاف :٢/ ٤٢٩ وتفسير الرازي : ١٨/ ٣٩٨ وتفسير النيسابوري :٤/ ٥١.

(٣) تفسير النسفي: ٢/ ٨٤.

(٤) النشر : ١٧٩/٢ والإتحاف : ٦٢٢ وإبراز المعاني من حرز الأماني ٣٠٤ .

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٨/ ١٥٠.

بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده[١].

يقول ابن مالك :

أولو وعالمون علّيّونا ... وأرضون شذّ والسّنونا

وبابه ومثل حينٍ قد يرد ... ذا الباب وهو عند قوم يطرّد[٢]

إجراء المثنى والجمع السالم مجرى المفرد :

اللغة المشهورة في المثنى أنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، أما الجمع السالم فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، ومن العرب من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة؛ ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائما، ويعربه بحركات ظاهرة على النون؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد[٣].

وكذلك جمع المذكر السالم فمن العرب من يلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون منونة إِجْراء له مجْرى المُفْرد، فقد حكى الشَّيْبانِيّ هَذانِ خليلانٌ وَعَلِيهِ خرج قول الشاعر [الخفيف]:

رُبَّ حَي عَرندَسٍ ذِي طَلاَل ... لاَ يَزالونَ ضارِبينَ القِبابِ

بثبوت نون (ضاربين) وجر (القبابِ) [٤].

وقول سحيم بن وثيل [الوافر]:

وماذا تبتغي الشعراء مني" ... وَقَد جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبعينِ[٥]

---

(١) توضيح القاصد والمسالك للمرادي : ١/ ٣٣٥-٣٣٦ . وشرح التصريح على التوضيح : ص ٧٥ .

(٢) ألفية ابن مالك ص: ١١.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٥.

(٤) شرح الأشمونى : ١/ ٦٤ والبيت غير منسوب إلى قائل معين.

(٥) تاج العروس : ٤٨٥/٩ (ن ج ذ)

وقد زعم قَوْم من النحاة منهم الفراء أنه "يَطَّرِد [١] قال الأشموني :" والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع[٢].

(١) شرح الأشمونى : ١/ ٦٤ شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٧٦ همع الهوامع : ١/ ١٧٤ .

(٢) شرح الأشمونى : ١/ ٦٦

المبحث الخامس

الإجراء بين الشبهين اللفظي والمعنوي.

قد تخرج الصيغ الصرفية والأبنية وملحقاتها عما قرره لها نظام اللغة من أحكام نظرا لتغير أبوبها، وقد كان تعليلهم لذلك الخروج ما يعرف بالشبه اللفظي تارة أو الشبه المعنوي أخرى، ويجيء ذلك في الصور التالية:

أولا: الشبه اللفظي:

أشار علماء العربية في غير موضع إلى تغير كثير من الأحكام اللغوية في بعض الصيغ لوجود تشابه لفظي بينها وبين صيغ أخرى هي أصل في ذلك الحكم، فيحملون عليه ما ليس أصل فيه ذلك الحكم، وقد خصص ابن جني في خصائصه بابا سماه (باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم) وصدره بقوله "اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي"(١) وأشار فيه إلى مواطن تغيرت فيها الأحكام لتغير أبوابها من هذا الطريق، يقول:"وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"(٢).

وقد التمست ذلك في ما ذكره علماء العربية فوجدت أكثره في الأبواب التالية:

١- الممنوع من الصرف:

فمما لا شك فيه أن باب الممنوع من الصرف من الأبواب النحوية ذات الصبغة الصوتية؛ لأنه منوط بظاهرة صوتية وهي التنوين، ولعل العلة الرئيسة في

(١) الخصائص: ١/ ٢١٤.

(٢) السابق: ١/ ٢١٦ .

المنع من الصرف أي التخلي عن التنوين – فيما أرى – ما يمكن أن ندرجه تحت نظرية السهولة وهو المظهر الغالب في كثير من العلل التي ذكرها النحاة في المنع من الصرف، ففي ترك التنوين تخفيف تطلبه بعض الصيغ والأبنية الثقيلة كثيرة الاستعمال، وهو ما نشهده في الأعلام والألفاظ الأعجمية وصيغ منتهى الجموع والأسماء المزيدة بألف ونون أو ألف التأنيث، والأوزان الخاصة بالفعل على تفصيل وصنعة يرجع إليها في كتب النحو، والدليل على ذلك أنهم يصرفون ما خفت بنيته وإن تضمن علل المنع كصرفهم نحو: هند، ونوح، وهود.

وما يعنينا في هذا المقام ما منع من الصرف لعلة الشبه اللفظي وهو باب واسع قال ابن جني :" وهذا الشبه اللفظي موجود في كثير من كلامهم؛ ألا ترى أن أحمد وبابه مما ضارع الفعل لفظًا؛ إنما روعيت فيه مشابهة اللفظ فمنع ما يختص بالأسماء، وهو التنوين، وجذب إلى حكم الفعل من ترك التنوين"[(١)] .

ويزيد هذا الباب تأصيلا فيقول:" وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو: أحمر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألب، وتنضب علمين؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل"[(٢)]

ويقول أيضا :"ومن شبه اللفظ أيضًا أنك لو سميت رجلًا بـ "أنْظر"؛ لمنعته الصرف للتعريف ووزن الفعل، ولو سميته بـ "أنْظور" من قول الشاعر [البسيط]:

وإنني حيث ما يشري الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

لصرفته لزوال لفظ الفعل[(٣)] لكن إذا زال لفظ الفعل إلى لفظ فعل آخر منع أيضا، من

(١) سر صناعة الإعراب: ١٩/٢.

(٢) الخصائص: ١ / ٢١٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢١

ذلك قولهم : "ينباع" إشباع "ينبع" فإذا سميت بها رجلًا لا يصرف أيضا؛ وذلك أنه وإن كان أصله "ينبع"، فنقل إلى "ينباع"؛ فإنه بعد النقل قد أشبه مثالًا آخر من الفعل، وهو "ينفعل"، نحو "ينقاد"، و"ينحاز[١]

وكذلك يمنعون من الصرف سراويل للشبه اللفظي بينها وبين صيغة منتهى الجموع قال ابن مالك:

ولسراويل بهذا الجمع ... شبهٌ اقتضى عموم المنْعِ

فقد ذكر النحاة أن كلمة "سراويل" اسم مفرد أعجمي جاء على وزن "مفاعيل"، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ وذلك أن بناء (مفاعل) و(مفاعيل) لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه الجمعية [٢] قال سيبويه:" وأما (سراويل) فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجرّ، إلّا أنّ (سراويل) أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه (بقّم) الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء[٣]

وقد ذهب بعضهم إلى أن (سراويل) عربي، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، كما في قول الشاعر [المتقارب]:

عليه من اللؤم سروالةٌ ... فليس يرق لمستعطف

وقد رد بأن (سروالة) لغة في سراويل؛ لأنها بمعناه وليس جمعا لها[٤] فإن أصله

(١) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٢.

(٢) توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٠٠.

(٣) الكتاب : ٣/ ٢٢٩.

(٤) توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٠٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠١.

(شروال) وذلك لقرب السِّين من الشين فِي الهمس.[١]

ومن الشبه اللفظي في هذا الباب أيضا أنهم أجْروا ألف الإلحاق المقصورة مجرى ألف التأنيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجرد الصورة[٢]

ومن ذلك أيضا ما ذكر من علة في منع كلمة (أشياء) وإن كان على وزن (أفعال) لكن كثرت في الكلام فأشبهت (فعلاء) شبها لفظيا، فلم يصرف كما لم يصرف (حمراء)، كما قيل في (سراويل)[٣]

ومن ذلك قراءة عاصم والأعمش والأعرج[٤] (يأجوج ومأجوج) بالهمز في قوله تعالى {قالوا يا ذا القرْنيْنِ إنّ يأْجوج ومأْجوج}[الكهف: ٩٤]، وقرأ باقي السبعة بألف غير مهموزة وهي لغة كل العرب غير بني أسد "[٥]

وقد حكم الليث على لغة الهمز بأنها رديئة[٦] لأن أكثر أهل العلم على أن هذين اسمان أعجميان، مثل: طالوت وجالوت، وهاروت وماروت، لا ينصرفان للتعريف والعجمة، ومن ثم كان الأصل فيهما ترك الهمز، قال الفيومي :" وعلى هذا فالهمز على غير قياس؛ وإنما هو على لغة من همز الخاتم والعالم ونحوه ووزنهما فاعول[٧] وقال ابن عادل :" ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً، والألف بدلاً منها، أو بالعكس؛ لأنَّ العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية"[٨].

---

(١) في التعريب والمعرب (حاشية ابن بري) ص: ٢٤

(٢) الدر المصون: ٤/ ٤٣٩.

(٣) تفسير الألوسي : ٣٨/٤

(٤) معجم القراء: ٢٩٩/٥.

(٥) تفسير البحر المحيط :١٥٤/٦.

(٦) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي :١٩٠/٥ .

(٧) المصباح المنير للفيومي: ١/ ٥.

(٨) اللباب في علوم الكتاب :٥٦٣/١٢.

ونقل الواحدي عن ابن الأنباري: أن "وجه همزه، وإن لم يعرف له أصل، أن العرب قد همزت حروفا لا يعرف للهمز فِيها أصل، مثل: لبأت ورثأت، واسنشأت الريح، وإذا كان هذا معروفا فِي أبنية العرب، كان مقبولا فِي الألفاظ التي أصلها للعجم[1].

أي أنهم حملوا هذا اللفظ الأعجمي على نظائره في العربية فهمزوه، أو هو من القياس الخاطئ، والقياس الخاطئ علة لكثير من الظواهر اللهجية التي اعتمدتها الفصحى[2] ومتى ثبت هذا فلا وجه لطاعن.

٢- الملحق بجمع المذكر السالم:

تخضع الكلمات في جمع المذكر السالم لشروط خاصة يجب توفرها لجواز إلحاق الواو والنون حالة الرفع أو الياء والنون حالتي النصب والجر ، سواء أكان علما أم صفة غير أنهم وجدوا أن بعض الكلمات يُجري عليها العرب إعراب جمع المذكر السالم دون تحقق تلك الشروط وسموها الملحق بجمع المذكر السالم، من تلك الملحقات ما زاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علمًا كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع[3]

ومما يحمل على ذلك أيضا ، قراءة الحسن والضحاك { وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ }[الشعراء:٢١٠] إجراء له مجرى جمع السّلامة، قالوا: وهو غلط. وقال بعضهم:

(١) التفسير الوسيط للواحدي ٣/ ١٦٦.

(٢) في اللهجات العربية : ١٦٣

(٣) حاشية الصبان : ١/ ١٤٠.

لحن فاحش[١].

قال السيوطي:" تَشْبِيها لزيادتي التكسير فِيهِ بزيادتي الجمع السّالِم فَنقل من الإعْراب بالحركات إِلَى الإعْراب بالحروف قالَ أَبُو حَيّان وَهُوَ من التَّشْبِيه البعيد الَّذِي يَقع نَحوه مِنْهُم على جِهَة التَّوَهُّم وَهُوَ شَبيه بهمز معائش ومصائب"[٢]

وقد نقل عن العرب نظيره يقول الثعلبي: "وسمعت أبا القاسم الحبيبي يقول: سمعت أبا حامد الخارزنجي يقول: وسئل عن قراءة الحسن؟ قال: هو فن وحسن عند أكثر أهل الأدب. غير أن الأصمعي زعم إنّه سمع أعرابيا يقول: بستان فلان حوله بساتون"[٣] وقال يونس بْن حبيبٍ: سمِعْت أعْرابِيًّا يقول: دخلْت بساتِين مِنْ ورائِها بساتون، فقلْت: ما أشْبه هذا بِقِراءةِ الحسنِ"[٤] .

٣- النسب:

لعل لاحقة ياء النسب حقل خصب لكثير من التغييرات التي تطرأ على الأبنية التي تلحقاها طرفا وحشوا ، ومن بين تلك الأبنية صيغ ألف التأنيث، فإذا نسبوا إلى نحو (حمراء وصفراء وعشراء) قالوا : (حمراوي وصفراوي وعشراوي). وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف. ثم إنهم قالوا في النسب إلى (عِلباء: علباوي، وإلى حِرباء: حرباوي)؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة (حمراء) وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة (علباء). ... [٥] ثم أردف

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٣٢٤.

(٢) همع الهوامع : ١/ ١٧٦.

(٣) تفسير الثعلبي:١/ ٢٤٣ والكشاف: ١/ ١٧٣.

(٤) البحر المحيط : ٨/ ١٩٦.

(٥) الخصائص: ١ /٢١٤- ٢١٦ [بتصرف]

ابن جني قائلا:" لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبثًا به وتصورًا له" . [١]

٤- الإمالة:

من مواطن الإمالة إمالة هاء التأنيث حالة الوقف، ولا تمال الألف قبلها نحْو الحياة والنجاة والزّكاة إلّا إن كان فِيها ما يوجب الإمالة نحْو إمالة (مرضاة) و (تقاة) وسواء أكانت هذِه الهاء للْمبالغة نحْو علامة ونسابة أم لا؛ لِأنّها كلها تاء تأنِيث، فإن كانت الهاء للسكت نحْو {ما هيه} [القارعة: ١٠] فذهب ثعْلب وابْن الأنْبارِي إِلى جواز ذلِك، وقد قرأ بِهِ أبو مزاحم الخاقاني فِي قِراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه إمالة ذلِك الشّبه اللّفْظِيّ الّذِي بينها وبين هاء التّانِيث[٢]

ويشير ابن جني إلى كثرة هذا النوع من الشبه في علل العربية فيقول:"وهذا الشبه اللفظي كثير عنهم فاشٍ متعالم بينهم؛ ألا تراهم قالوا: مررت بمالِك فأمالوا لشبهها بألف مالكٍ، وقالوا: طلبتا وعتتا، فأمالوا لشبه آخره بألف سكرى وبشرى؟[٣].

ويدخل تحت هذا الباب أيضا إمالتهم كلمات الفواصل القرآنية وإن لم تتحقق فيها شروط الإمالة وذلك تشبيها لها بغيرها من كلمات الفواصل التي تحققت فيها تلك الشروط ، فيميل الكسائي ذوات الألف التي أصلها واو في نحو {دحاها}[النازعات:٣٠] و{تلاها} [الشّمْس:٢] {طحاها} [الشّمْس:٦] {واللّيْل إِذا سجى} [الضّحى:٢] [٤] فأجري ما ليس له حظ في الإمالة مجرى الممال "لتتواطأ

(١)الخصائص : ١ /٢١٦ .

(٢) همع الهوامع : ٣ / ٤٢٣.

(٣) المحتسب :١ / ١٣٢.

(٤) السبعة في القراءات ص: ١٤٧ والعنوان في القراءات السبع : ص٥٨

الفواصل كلها على نسقٍ واحد"[١]

ثانيا : الشبه المعنوي :

وقد يغيرون الحكم لتغير المعنى وتشبيهه بمعنى آخر من ذلك جمعهم سكران على سكرى كعطشى وجوعى إجراءً للسّكرِ مجرى العللِ، لأن الصفة تجمع على فعْلى إذا كانت من الآفات والأمراض كقتلى وموتى وحمقى، والسُّكر ليس منها، لكنه أجرى مجراها لما فيه من تعطيل القوى والمشاعر [٢]

تعقيب :

لعل من الشبه اللفظي والمعنوي أيضا ما ذكره النحاة من علة بناء بعض الأسماء لوجود شبه بينها وبين الحرف في أربعة صور:

١- الشبه الوضعي كالضمائر .

٢- الشبه المعنوي كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط .

٣- الشبه الاستعمالي كأسماء الأفعال.

٤- الشبه الافتقاري : كأسماء الموصول مما ذكر مطولا في كتب النحو[٣] ، حيث تغير حكم تلك الأبنية من الإعراب وهو أصل في الأسماء إلى البناء وهو أصل في الحروف وذلك لتغير الباب فيما ذكرناه .

---

(١) معاني القراءات للأزهري ٣/ ١٤٩.

(٢) تفسير البيضاوي : ٤/ ٦٤ حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي ٦/ ٢٨١ وتفسير أبي السعود :٦/ ٩٢.

(٣) شرح ابن عقيل : ١/٣٠ وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١/٤٤-٤٦.

المبحث السادس

الإجراء بين الأبنية والصيغ ومعانيها

تتسع دائرة الاستعمال اللغوي لألفاظ العربية وتتعاون في إقامة البناء التركيبي، والعربية زاخرة بدلائل التسامح اللغوي بين الألفاظ ومدلولاتها مما تشير إليه مباحث العلاقات الدلالية من ترادف ومشترك وتضاد واشتقاق، وتضمين، كذلك رحابة العربية في الاستعمالات المجازية في صور يصعب حصرها.

وقد رصدت في هذا المبحث ثلة من الألفاظ التي تناولها علماء اللغة تحت مصطلح الإجراء، حيث ندرس ما ذكروه من إجراء لفظ مجرى لفظ آخر فيأخذ الثاني حكم الأول، ويدخل في ذلك جميع عناصر الكلمة (الأسماء والأفعال وحروف المعاني).

أفعال تجري مجرى القول :

اختلف النحاة في الحكاية بما فيه معنى القول دون حروفه نحو (نادى وأذّن ودعا وأوحى) ومذهب البصريين أنه لا يحكى إلا بالقول ولا يحكى بسواه ومن ثم يبقي الفعل على عمله ومعناه، ويضمرون القول ومذهب الكوفيين أنهم أجازوا الحكاية بالأفعال السابقة وغيرها فيجرونها مجرى القول[1] وعلى إثر ذلك تغيرت بعض أحكام التراكيب النحوية لتتفق وأحكام فعل القول التي أجريت مجراه نحو كسر همزة (إن) ومما ورد من ذلك:

الوحي: أجري الوحي مجرى القول لكونه متضمنا معناه من ذلك قوله تعالى: {إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم} [الأنفال:١٢] وقرئ (إني) [2].

(١) يراجع : الكليات ص ٧١٢، وحاشية الصبان : ٤٠٩/١ وهمع الهوامع : ٥٦٤/١ والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٧.

(٢) تفسير الألوسي:٥/ ١٦٦ واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٤٧٠.

الاستجابة: تجرى الاستجابة مجرى القول؛ لأنها من جنسه من ذلك قوله تعالى : {فاستجاب لكم أني ممدكم} [الأنفال:٩] وقرأ أبو عمرو بالكسر (إني ممدكم)(١)

الدعاء: إجراء الدعاء مجرى القول؛ لأنه من أنواعه من ذلك قوله تعالى: {دعوا الله مخلصين له الدين لئِنْ أنْجيْتنا مِنْ هذِهِ لنكوننّ مِن الشّاكِرِين} وجملة {لئِنْ أنْجيْتنا مِنْ هذِهِ لنكوننّ مِن الشّاكِرِين}[يونس:٢٢] تكون جملة محكية.(٢)

الأذان: أجري الأذان مجرى القول؛ لأنه من أنواعه قال تعالى: {وأذانٌ مِن اللّهِ ورسولِهِ إِلى النّاسِ يوْم الحجِّ الأكْبرِ أنّ اللّه برِيءٌ مِن المشْرِكِين} [التوبة:٣] وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة لهذا الإجراء. (٣)

النداء: أجري النداء مجرى القول؛ لأنه نوع منه من ذلك قوله تعالى: {فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك} [آل عمران:٣٩] وقرئ {إن الله يبشرك} (٤)

التنقيب : أجري التنقيب مجرى القول لِما فيهِ منْ معْنى التتبعِ والتفتيشِ ومنه قوله تعالى: {فنقبوا في البلاد هلْ مِن مّحِيصٍ}[ق:٣٦] أي هل من مخلص من أمر الله(٥)

تعقيب:

أنكر أحد الباحثين مذهب الكوفيين من إجراء هذه الأفعال مجرى القول، من خلال رصد بعض مظاهر الاختلاف بين هذه الأفعال المذكورة وبين فعل القول في

---

(١) تفسير الألوسي: ٥/ ١٦٢ واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٤٦١.

(٢) تفسير الألوسي: ٦/ ٩٣.

(٣) الدر المصون: ٦/ ٧.

(٤) تفسير الألوسي: ٢/ ١٤١.

(٥) تفسير أبي السعود : ٨/ ١٣٣.

المعنى والوظيفة[١] والحق أنه رأي فيه نظر؛ لأن الإجراء هنا غير مقصود به المعنى بل المقصود به إعطاء الفعل غير القولي أحكام فعل القول، أما المعنى فإن الفعل يظل باقيا على معناه الأصلي، فالنداء مقصود بمعناه، وكذلك الأذان، والاستجابة؛ لكن الإعراب يجري فيه ما يجري في فعل القول، وهذا هو مفهوم الإجراء الذي يختلف عن التضمين الذي يشرب الفعل معنى فعل آخر معنى وعملا مع احتفاظه بمعناه الأصلي، فالإجراء في العمل والتضمين في المعنى والعمل معا.

أما تعبيرهم بأن هذه الأفعال (دعا وأذن وأوحى.... الخ) فيها معنى الفعل دون حروفه، فإنه ينطبق على التضمين لا الإجراء؛ لأن معاني هذه الأفعال الأصلية في الإجراء لا تزال باقية ومقصودة، غاية ما هنالك أخذت أحكام القول.

إجراء القول مجرى الظن:

يتوسع العربي في استعمال القول، فقد ذكر ابن الأثير "أن العَرَب تَجْعل القَول عِبارَةً عَنْ جَمِيعِ الأَفْعالِ، وتُطْلِقه عَلَى غَيْرِ الكَلامِ واللِّسانِ، فَتَقُولُ: قالَ بيدِه: أَيْ أَخَذَ: وَقالَ بِرِجْله: أَيْ مَشَى... وَقالَ بِالْماءِ عَلَى يَدِه: أَيْ قَلَب. وَقالَ بثَوْبه: أَيْ رَفَعه. وكلُّ ذَلِكَ عَلَى المَجازِ والاتِّساع"[٢]

ومن ذلك التوسع أنهم يجرون القول مجرى الظن في المعنى والعمل، وقيل: الإجراء في العمل فقط وهو ما أيدناه آنفا.

وعلى ذلك اختلفوا في جواز الإلغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد متى حدث هذا الإجراء[٣] وفي غير ذلك تتفق جميع الأحكام، لكنهم يضعون – في غير لغة سليم – شروطا لهذا الإجراء طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها لفاضل السامرائي ٢١٠ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٢٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٣٨٥

العربية، وأكثرها شيوعا:

١- أن يكون فعلاً مضارعا.

٢- وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة .

٣- وأن يكون مسبوقاً باستفهام .

٤- وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكنْ يجوز الفصل بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بمعمول آخر للفعل، أو بمعمول معموله .

وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل.

٥- ألا يتعدى بلام الجر، وإلا وجب الرفع على الحكاية، نحو: أتقول للوالد فضلك مشكورٌ؟[١].

ولغة سليم إجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا، أي بلا شرط فيقولون: "قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا"[٢].

وفي حديث أبي هريرة، قال الرسول -صلى الله عليه وسلم-: (أرأيْتمْ لوْ أنّ نهرًا بِبابِ أحدِكمْ يغْتسِل فِيهِ كلّ يوْمٍ خمْسًا، ما تقول: ذلِك يبْقِي مِنْ درنِهِ " قالوا: لا يبْقِي مِنْ درنِهِ شيْئًا، قال: «فذلِك مِثْل الصّلواتِ الخمْسِ، يمْحو اللّه بِهِ الخطايا[٣] فقد ذكر الشراح أن (ما تقول ذلك) فِيهِ شاهد على إِجْراء فعل القوْل مجْرى فعل الظّن[٤]

ومن ذلك الإجراء أيضا قول الشاعر[الكامل]:

أتقول أنّك بِالْحياةِ ممتّعٌ ... "وقد استبحت دم امرئ مستسلم"

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨ وأوضح المسالك: ٢/ ٦٥-٧٠ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص: ٤٨٨وشرح ابن عقيل: ٢/ ٥٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٧٠ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١١٢ وشرح صحيح البخارى لابن بطال ٢/ ١٥٦.

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٥/ ١٦ وفتح الباري لابن حجر ٢/ ١١.

برواية فتح همزة (أنك) [١]

إجراء ضرب مجرى جعل :

وقد حمل على ذلك قوله تعالى : {أَلَمْ تر كيْف ضرب اللّه مثلاً كلِمةً طيِّبةً كشجرةٍ طيِّبةٍ} [إبراهيم:٢٤] أي جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة، وهو تفسير لقوله ضرب اللّه مثلًا، على أن تكون كلِمةً أول مفعولي ضرب إجراء له مجرى جعل وقد قرئت بالرفع على الابتداء"[٢]

وهذا دليل على أن الإجراء في العمل دون المعنى لأن المعنى لا يستقيم إذا وضعنا (جعل) موضع (ضرب) بخلاف التضمين في نحو قوله تعالى {عينا يشرب بها}[الإنسان:٦] فإنه تضمن معنى (يروى)[٣] فلك أن تقول في غير القرآن (يروى بها) والمعنى مستقيم ومقصود أيضا.

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي [الطويل]:

شَرِبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٤]

وقد روي (تروت بماء البحر) [٥]

الإجراء في الصيغ الصرفية:

تحمل الصيغ الصرفية دلالات بهيئتها ، كاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة، بخلاف أبنية الأسماء نحو عمرو وجبل وبحر ، فإن دلالتها مكتسبة ببنائها من أحرف خاصة.

---

(١) شرح الأشمونى :١/ ٣٠٠.

(٢) تفسير البيضاوي: ٣/ ١٩٨.

(٣)ا مغني اللبيب ص: ١٤٣ وتفسير الطبري : ٢٣/ ٥٣٩.

(٤)شرح أشعار الهذليين للسكري:١/١٢٩ ومغني اللبيب ص: ١٤٣ وتفسير القرطبي ١٩/ ١٢٦.

(٥) شرح أشعار الهذليين:١/١٢٩ .

وعليه تدخل الصيغ باب الإجراء أيضا سواء أكانت من الأسماء المشتقات والمصادر أم الأفعال بأنواعها.

والمقصود بإجراء صيغة مجرى صيغة أخرى أي تقوم صيغة مقام أخرى بتغير في الأبنية الصرفية مع احتفاظ الصيغة الحالية بدلالة الصيغة المحول عنها، وقد تنبه إلى تلك الظاهرة علماء اللغة القدامى فجعله ابن فارس من سنن العرب وأطلق عليه مصطلح (التعويض) فيقول: "من سنن العرب التّعْوِيض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة.... وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: {لَيْس لوقْعتِها كاذِبةٌ}[الواقع:٢] أي تكذيب، ومن ذلك إقامة المفعول مقام المصدر، كقوله جلّ ثناؤه: {بِأيِّيكم المفْتون}[القلم: ٧] أي الفتنة.. ومن ذلك وضعهم "فَعِيلاً" في موضع "مفعل" نحو "أمرٌ حكيم" بمعنى محكم. ووضعهم "فَعِيلاً" في موضع "مفْعِل" نحو:{عذابٌ أَلِيمٌ}[القرة:١٧٨] بمعنى مؤلم ..."[(١)]

وعقد ابن فارس أيضا بابا آخر في الصاحبي سماه (باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل)"[(٢)]. وبابا آخر سماه :" باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهنٌ(حال) أو مستقبل، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ"[(٣)].

وقد جعله بعضهم مقيسا، قال ابن الحاجب: "وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى كجرحى وأسرى وقتلى [(٤)] ويشير ابن هشام إلى أن هذا مرده – غالبا – إلى السماع فيقول: "وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول كـ (دهِينٍ) و (كحِيلِ) و (جرِيح) و (طرِيح) ومرْجعه إلى السماع وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل نحو قدر ورحِم

(١) الصاحبي لابن فارس : ص: ١٧٩-١٨١ والمزهر للسيوطي: ٢٦٧/١ .

(٢) السابق :ص: ١٦٨.

(٣) السابق : ص: ١٦٧.

(٤) الشافية في علم التصريف لابن الحاجب :ص ٥٠ .

لقولهم : قدِير ورحِيم[١] ويقول أيضا :" ويطّرد في فعِيل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام كظريف وكريم وبخيِل وكثر في فاعل دالاًّعلى معنى كالغريزة كعاقِلٍ وصالِحٍ وشاعِرٍ وشذ فعلاء في نحو جبان وخليفة وسمْحٍ وودودٍ"[٢]

وقال ابن السراج :" وقدْ جاء اسم الفاعِل على (فعيلٍ) قالوا : ضريب قداحٍ للضاربِ وصريمٌ بمعنى : صارمٍ وأصل المصدرِ في جميعِها أن يجيء على (فعْلٍ) لأنّ المرة الواحدة على فعْلةٍ ولكنّها اختلفتْ أبنيتها"[٣]

وعلى هذا الإجراء خرج قوله تعالى: (إِنّ رحْمت اللّـهِ قرِيبٌ) [الْأَعْرافِ: ٥٦] فذكروا أن حذف تاء التأنيث من (قريب) من باب إِجْراء فعِيلٍ بِمعْنى فاعِلٍ، مجْرى فعِيلٍ بِمعْنى مفْعولٍ: ومن ثم يستوي فيه المذكّر والمؤنّث[٤]

الإجراء بين أدوات الربط:

فقد ذكروا أن من صور الإجراء أيضا في هذا الباب ما يحدث من تناوب بين أدوات الربط (النفي أو الاستفهام أو الإشارة أو الضمائر أو الأفعال الناقصة) من ذلك :

إجراء "لا" مجرى ليس: في بعض اللغات كما أجريت "ما" مجراها في لغة أهل الحجاز[٥].

(١) أوضح المسالك: ٣ /٢٤٦

(٢) السابق: ٤/٣٢٠

(٣) الأصول في النحو: ٣/٨٦ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ٩/ ١٦٠ وتفسير الرازي :٢٨/ ١٤٥.

(٥) الأصول في النحو ١/ ٩٦.

إجراء الضمير مجرى الإشارة :

كقوْلِه تعالى: {قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكمْ من إله غير الله يأتيكم بِهِ} [الأنعام:٤٦] أي بذلك[١] وقوله تعالى (ليفتدوا به) أي بذلك[٢]

إجراء "لئن" مجرى "لو" :

فقد ذكره الفراء أن منه قوله تعالى: {ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبِعوا قِبْلتك}[البقرة:١٤٥][٣]

إجراء قام وقعد مجرى صار:

وقد اختلف في إجراء (قام) و(قعد) مجرى (صار) فيرى الزمخشري استعمالهما من أخوات كان قال :"وقد اتّسِع في قام، وقعد، حتى أجْرِيا مجْرى صار"[٤]. قال أبو حيان: "وقدْ نقِد على الزّمخْشرِيِّ تخْرِيج قوْلِهِ تعالى: (فتقْعد ملوماً) على أنّ معْناه: فتصِير، لِأنّ ذلِك عِنْد النّحْوِيِّين لا يطّرِد"[٥] ثم أردف "وأمّا إِجْراءٌ قام قام مجْرى صار فلا أعْلم أحدًا عدّها فِي أخواتِ كان، ولا ذكر أنّها تأْتِي بِمعْنى صار، ولا ذكر لها خبرًا إِلّا أبا عبْدِ اللّهِ بْن هِشامٍ الخضراوي فإِنّه قال فِي قوْلِ الشّاعِرِ:

على ما قام يشْتمنِي لئِيمٌ ...

إِنّها مِنْ أفْعالِ المقاربةِ[٦]

إجراء الترجي مجْرى التّمنِّي :

---

(١) الكليات ص: ٤٩ والكشاف: ١/ ٦٣٠.

(٢) الكشاف : ١/ ٦٣٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٤.

(٤) البحر المحيط : ٣/ ٣٢٧ والدر المصون : ٣/ ٣٨٠ واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٥٠٦.

(٥) البحر المحيط في التفسير ٣/ ٣٢٧.

(٦) السابق نفسه.

وفيه خلافٌ بين البصْرِيِّين والكوفيِّين، فالبصريّون يمْنعونه، والكوفِيّون يجيزونه مستدِلِّين على ذلك بقراءة نافِع {لعلّه يزكى أوْ يذّكّر فتنفعه الذكرى}[عبس: ٣: ٤] بِنصبِ «تنْفعه» وبقراءة عاصِم في رواية حفْصٍ: {لعلي أبْلغ الأسباب أسْباب السماوات فأطّلِع} [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب «فأطّلِع» (١)

زاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي نحو: "كأنك أمير فنطيعك"؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعك(٢).

تعقيب:

يتضح مما سبق سعة العربية في تصرف أبنيتها وصيغها لتلبي حاجات العربي لما يكثر استعماله في جميع مجالات القول، ولعل ظاهرة الإجراء في الألفاظ والصيغ ترشدنا إلى اختلاف طبائع العرب في تصورهم لمدلولات الألفاظ، ليس على مستوى الأفراد فحسب بل الجماعات أيضا، فقبيلة سليم تستشعر في فعل القول شيئا من وظائف فعل الظن فيجرون القول مجرى الظن دون شرط أو قيد، وهو إحساس خاص لم يكن لغيرهم، يقول ابن جني :" وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"(٣).

وهذا يؤيد ما ذهب إليه المحدثون من تنوع الدلالة إلى معنى أساس مركزي

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٣٨٤ مقارنة بـ الدر المصون ١٠/ ٦٨٦ وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي: ٣/ ٢٥٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٣) الخصائص ١/ ٢١٦.

ويسمى أحيانا المعنى التصوري، ثم المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي التضمني، وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص، والمعنى النفسي ، وهو ما يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد ، فهو بذلك معنى فردي ذاتي[1] يضاف إلى ذلك المعنى النحوي بمعنى الوظيفة النحوية.

(١) علم الدلالة لأحمد مختار عمر ص ٣٦- ٣٩ .

الخاتمة

(نسأل الله حسنها)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين .

أما بعد ،،،

فهاك أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة :

أولا: أكد البحث سعة العربية ورحابة أنظمتها من خلال تسامحها في تناوب الأحكام اللغوية.

ثانيا: أصل البحث مصطلح الإجراء، فوضح مفهومه عند علماء العربية مفرقا بينه وبين مصطلح التضمين، فقد أثبت البحث أن التضمين يكون في المعنى والعمل أم الإجراء فيكون في الحكم الذي أجري لا غير، ويظل اللفظ باقيا على أصل وضعه في اللغة.

ثالثا: جمع البحث أشتات ظاهرة الإجراء من بطون كتب اللغة والقراءات والتفسير مقدما تحليلا موضوعيا لجميع عناصر تلك الظاهرة .

رابعا: أثبت البحث أن ظاهرة الإجراء في العربية كانت ملاذا للنحاة في كثير من المناسبات اللغوية التي جاءت على خلاف ما استقرت عليه قواعدهم حتى لا يطول بهم أمد التعليل بالندرة والشذوذ.

خامسا: تناول البحث بالتحليل ظاهرة الإجراء في الوصل والوقف في تتبع واستقصاء لجميع عناصر مظاهر إجراء الوصل مجرى الوقف، وإجراء الوقف مجرى الوصل مثبتا أن ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف في مجملها لم تكن ديدن قبيلة بعينها بل إن ما عزي جاء في بعض من مفرداتها، كنسبة إبدال حرف المد همزة إلى قبيلة طيئ، ونسبة زيادة ألف (أنا) وصلا إلى قبيلة تميم،

ونسبة إسكان هاء الضمير لبني كلاب وعقيل.

كما أثبت البحث أن ظاهرة إجراء الوقف مجرى الوصل أعلى قياسا وأكثر استعمالا من ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف على الرغم من كثرة نماذج الأخيرة وندرة نماذج الأولى، فأمثلة إجراء الوقف مجرى الوصل في القرآن الكريم تكاد تكون موطن إجماع بين القراء لا نكاد نعثر على من ينكره من علماء اللغة؛ لأنه أعلى قياسا وأكثر استعمالا، ففي الوقف على تاء التأنيث في الأسماء دلالة على الأصل، كذلك ترقيق الراء في مثل قوله تعالى: (والليل إذا يسر) يقوم بوظيفة صرفية؛ لأن ترقيق الراء يرشدنا إلى الياء المحذوفة.

سادسا: تناول البحث مظاهر الإجراء بين المنفصل والمتصل ، والأحكام المترتبة على ذلك الإجراء من تسكين متحرك وإدغام وفك وامتناع إمالة، حيث أثبت البحث أن إجراء المنفصل مجرى المتصل في كثير من مظاهره لا يعتد بقواعد النبر في الكلمات، فهو يعتبر الكلام المنفصل كالمتصل دون مراعاة لاستقلال الوحدات الصرفية في الأبنية والمفردات، بل ينظر إلى نوع المقاطع الصوتية ونوع حركاتها ويجريها على نظائرها المتصلة، وهو ضرب من التخفيف وإن كان على خلاف أنظمة اللغة من جانبين:

١ – عدم المحافظة على حركة الإعراب بوصفها قرينة لها قيمتها الدلالية.

٢– عدم مراعاة قواعد النبر التي تقضي بتمييز الوحدات الصرفية واستقلالها.

سابعا: قدم البحث تصنيفا جديدا جمع تحته مفردات متناثرة تحت مسمى الثابت والمتغير؛ ليضم تحته أمثلة عديدة تقبل ذلك التصنيف نحو (إجراء اللفظ مجرى الأصل –الثابت والمتغير في همزتي القطع والوصل – إجراء غير اللازم مجرى اللازم... الخ)

ثامنا: دافع البحث في كثير من المناسبات اللغوية عن القراءات القرآنية ملتمسا لها

أصلا في العربية من خلال ظاهرة الإجراء ومنهج علم اللغة الحديث، مثل قراءة (معائش) بالهمز، فقد أثبت البحث أن لها أصلا في ما عهد عن العرب من معاملة الأصلي معاملة الزائد من باب الشبه اللفظي، ونعني به الشبه المقطعي من حركات وسكنات، فإن كلا من (معائش) و(مصائب) ونحوهما تتضمن المقاطع الصوتية نفسها لنحو: (صحائف) و(رسائل) (ص ح + ص ح ح + ص ح + ص ح) ولا فرق.

تاسعا: كشف البحث عن دخول القرينة الإعرابية في باب الإجراء، محللا ما جاء من تناوب بين النصب والجر والرفع والجزم، وإجراء المعرب بالحروف مجرى المعرب بالحركات، وإجراء المثنى والجمع السالم مجرى المفرد.

عاشرا: التمس البحث مظاهر الإجراء للشبه اللفظي في العربية مثبتا أنه جاء في كثير من أبواب اللغة كالممنوع من الصرف، والملحق بجمع المذكر السالم، والنسب.

وكذلك مظاهر الإجراء للشبه المعنوي، نحو جمعهم (سكران) على (سكرى) كـ(عطشى) و(جوعى) إجراءً للسّكرِ مجرى العللِ، وعلة بناء بعض الأسماء للشبه المعنوي بينها وبين الحروف.

حادي عشر : قدم البحث تحليلا وافيا لمظاهر الإجراء بين الأبنية والصيغة ومعانيها وما يستتبع ذلك من أحكام لغوية، كإجراء القول مجرى الظن وإجراء الظن مجرى القول.

كذلك الإجراء في الصيغ الصرفية كإجراء (فَعِيلٍ بِمعْنى فاعِلٍ، مُجْرى فَعِيلٍ بِمعْنى مفْعولٍ) وكذلك الإجراء بين أدوات الربط وما يترتب عليه من أحكام لغوية مما يعد شاهدا على اتساع العربية في تصرف أبنيتها وصيغها؛ لتلبي حاجات العربي لما يكثر استعماله في جميع مجالات القول، مما يرشدنا إلى اختلاف طبائع العرب في

تصورهم لمدلولات الألفاظ، ليس على مستوى الأفراد فحسب بل الجماعات أيضا.

وبعد : فإني يحدوني الأمل والرجاء أن تكون هذه الدراسة عند حسن ظن من أجهد نفسه وحملها على المطالعة وإعمال الفكر، فإن ظفر منها ولو بالنزر اليسير مما كنت أرجوه فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فليعني بنصح لنصل سويا إلى سواد الحق وبحبوحة الصواب. وبحسب المرء من عمله أن تحسن نيته، وأن يقوم فيه بالأسباب التي تبلّغ القصد، وليس عليه أن يدرك النجاح أو تتم له المطالب.

وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين

د. محمود إبراهيم حسن إبراهيم

أهم المصادر والمراجع

- الأصول في النحو/لابن السراج تح/عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت.
- الإقناع في القراءات السبع/ لابن الباذش -دار الصحابة للتراث.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين /لابن الأنباري -المكتبة العصرية ط/١- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
- الباقي من كتاب القوافي /لأبي الحسن حازم القرطاجني تح: د. علي لغزيوي ط١- ١٤١٧هـ.
- البحر المحيط/لأبي حيان الأندلسي تح/ صدقي محمد جميل- دار الفكر – بيروت – ١٤٢٠هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة لعبد الفتاح القاضي-دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان
- البيان والتبيين/للجاحظ دار ومكتبة الهلال- بيروت- ١٤٢٣هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل /لابن جزي الكلبي الغرناطي تح: الدكتور عبد الله الخالدي-شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ط١- ١٤١٦ هـ
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) /لأبي عبد الله القرطبي تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش -دار الكتب المصرية – القاهرة ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها / لفاضل السامرائي دار الفكر عمان الأردن ط٢، ٢٠٠٧م
- الجنى الداني في حروف المعاني/للمرادي تح/د فخر الدين قباوة -دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان ط/١- ١٩٩٢م

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم –دار الشروق – بيروت ط٤، ١٤٠١ هـ
- الخصائص/لابن جني – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/للثمين الحلبي –تح/ أحمد محمد الخراط –دار القلم– دمشق.
- السبعة في القراءات/لابن مجاهد تح/شوقي ضيف – دار المعارف – مصر –ط٢– ١٤٠٠هـ
- الشافية في علم التصريف/لابن الحاجب تح/ حسن أحمد العثمان –المكتبة المكية – مكة ط/١– ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
- الصاحبي/لابن فارس– الناشر: محمد علي بيضون–ط١ – ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م
- الضرائر في الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد دار الأندلس ط١ ١٩٨٠
- القول الأصدق/ للضباع –المكتبة الأزهرية للتراث، مصر١٤١٩هـ . ١٩٩٩ م.
- الكتاب/لسيبويه تح/عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي–القاهرة– ط٣–١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل /للزمخشري – دار الكتاب العربي – بيروت ط٣– ١٤٠٧ هـ
- الكشف عن وجوه القراءات السبع /لمكي بن أبي طالب تح/محيي الدين رمضان– م.الرسالة ط/٣ –١٩٨٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن /لأبي إسحاق الثعلبي ، تح: الإمام أبي

محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ط١/ ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري تح: د. عبد الإله النبهان- دار الفكر – دمشق ط١- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب/لابن عادل تح/ عادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان ط/١-١٩٩٨م
- اللغة بين المعيارية والوصفية /د. تمام حسان – عالم الكتب ط/٤- ١٤٢١هـ٢٠٠١م.
- اللغة العربية معناها ومبناها/د. تمام حسان – عالم الكتب –ط/٥- ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
- المحتسب /لابن جني – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- المحكم والمحيط الأعظم/لابن سيده تح/ عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية – بيروت ط/١- ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م
- المخصص/لابن سيده تح/ خليل إبراهيم جفال –دار إحياء التراث العربي – بيروت ط/١- ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/للسيوطي تح/ فؤاد علي منصور –دار الكتب العلمية – بيروت ط/١- ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب/للزمخشري تح/ د. علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت ط/١، ١٩٩٣م
- المقتضب/للمبرد تح/ محمد عبد الخالق عظيمة. –عالم الكتب. – بيروت
- الممتع الكبير في التصريف/لابن عصفور – مكتبة لبنان ط١ ١٩٩٦م

- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/لابن جني دار إحياء التراث القديم ط١ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- النشر في القراءات العشر / لابن الجزري تح: على الضباع المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تح: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي -المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- إتحاف فضلاء البشر: /للدمياطيّ - تح/أنس مهرة- دار الكتب العلمية - لبنان ط/٣- ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- إعراب القرآن لعلي بن الحسين الباقولي تح: إبراهيم الإبياري -دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت ط٤- ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن/للنحاس تح/ عبد المنعم خليل إبراهيم - م. محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت ط١- ١٤٢١هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث/للعكبري تح/د. عبد الحميد هنداوي- مؤسسة المختار- القاهرة- ط١- ١٩٩٩م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل /للبيضاوي تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي -دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١- ١٤١٨ هـ
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك /لابن هشام - تح/يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

- تاج العروس/للزَّبيدي –مجموعة من المحققين – دار الهداية.
- تاج اللغة وصحاح العربية /للجوهري تح/ أحمد عبد الغفور عطار –ار العلم للملايين.
- تحرير ألفاظ التنبيه/للنووي تح/ عبد الغني الدقر– دار القلم – دمشق– ط١– ١٤٠٨.
- تفسير البغوي /تح/ عبد الرزاق المهدي – دار إحياء التراث العربي –بيروت ط١ – ١٤٢٠هـ
- تفسير الطبري/تح/ أحمد محمد شاكر–مؤسسة الرسالة ط١– ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/للمرادي –تح/د. عبد الرحمن سليمان–دار الفكر العربي ط/١– ٢٠٠٨م.
- جمهرة اللغة/لابن دريد تح/ رمزي منير بعلبكي– دار العلم للملايين– بيروت– ط١– ١٩٨٧م.
- حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي/لشهاب الدين الخفاجي –دار صادر – بيروت
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك/دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – ط/١–١٤١٧هـ –١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب /لعبد القادر بن عمر البغدادي تح: عبد السلام محمد هارون –مكتبة الخانجي، القاهرة ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح د. محمد حسين مكتبة الآداب بالجماميز (المطبعة النموذجية).

- ديوان أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) شرح محمد أديب مجمع اللغة العربية بدمش ٢٠٠٦م
- ديوان امرئ القيس- دار الكتب العلمية -بيروت -ط٥ ٢٠٠٤م
- ديوان جرير دار بيروت ١٩٨٦م
- ديوان زهير ابن أبي سلمى – دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط١- ١٩٨٨م.
- ديوان عبيد بن الأبرص- شرح أحمد عدرة-دار الكتاب العربي بيروت ط١- ١٩٩٤م
- ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) دراسة يسري عبد الغني دار الكتب العلمية بيروت ط١-١٩٩٩م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ للألوسي تح: علي عبد الباري عطية-دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ، ١٤١٥ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير /لابن الجوزي المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ
- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة/لشعبان محمد إسماعيل-دار السلام-ط٢
- سر صناعة الإعراب/لابن جني – دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك/دار الكتب العلمية بيروت- لبنان-ط١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تح:محمد محيي الدين عبد الحميد – دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ،ط٢٠/١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

- شرح التصريح على التوضيح/لخالد الأزهري- -دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان ط/١-١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية/لابن مالك تح/ عبد المنعم أحمد هريدي -جامعة أم القرى مركز البحث العلمي – مكة المكرمة ط١
- شرح المفصل/لابن يعييش – م. المنيرية – مصر.
- شرح أشعار الهذليين/ لأبي سعيد السكري تح/ عبد الستار أحمد أحمد فرج – دار العروبة
- شرح شافية ابن الحاجب/للرضي الأستراباذي تح/ محمد نور الحسن – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٩٧٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى /لابن هشام تح: محمد محيى الدين عبد الحميد –القاهرة ط١١/ ١٣٨٣هـ
- شرح مراح الأرواح في علم الصرف /لديكنقوز– م.البابي الحلبي بمصر ط٣ – ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م
- صحيح البخاري تح:محمد زهير بن ناصر الناصر –دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط١، ١٤٢٢هـ
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك/لمحمد عبد العزيز النجار– مؤسسة الرسالة ط١– ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م
- علل النحو/ لابن الوراق تح/ محمود جاسم محمد الدرويش –مكتبة الرشد – الرياض/السعودية ط١– ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
- علم الدلالة ص ٣٦– ٣٩ د. أحمد مختار عمر ط عالم الكتب ١٩٩٣م

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري/ للعينى –دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل/ لمحمود بن حمزة تاج القراء –دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري تح: الشيخ زكريا عميرات –دار الكتب العلميه – بيروت ط١– ١٤١٦ هـ
- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد /لصفوت محمود سالم–دار نور المكتبات، جدة – المملكة العربية السعودية ط٢، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- في اللهجات العربية /د. إبراهيم أنيس ت الأنجلو المصرية.
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود /لعبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ – مؤسسة الرسالة.
- كتاب العين/للخليل د مهدي المخزومي– د إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال.
- كتاب المصاحف /لأبي داود السجستاني تح: محمد بن عبده –الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م
- لسان العرب /لابن منظور–دار صادر – بيروت ط/٣– ١٤١٤هـ
- ما يجوز للشاعر في الضرورة لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني تح: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي –دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع /لابن خالويه – مكتبة المتنبي
- معاني القرآن/للفراء /تح/ أحمد يوسف النجاتي وآخرين– دار المصرية

للتأليف والترجمة – ط/١

- معاني القرآن وإعرابه/لأبي إسحاق الزجاج عالم الكتب – بيروت ط١ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- معجم القراءات : ٢١١/٤ د. عبد اللطيف الخطيب دار سعد الدين ط١ ٢٠٠٢
- مغني اللبيب /لابن هشام تح/ مازن المبارك/ محمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق ط/٦– ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير للفخر الرازي –دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ
- مقاييس اللغة/لابن فارس– تح/عبد السلام محمد هارون – دار الفكر – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري /لعبد الفتاح المرصفي المصري– مكتبة طيبة، المدينة المنورة ط٢
- همع الهوامع /للسيوطي تح/عبد الحميد هنداوي– المكتبة التوفيقية – مصر.